الفصل الثاني

الممارسات التربوية والانتماء

في المجتمع المصري المعاصر

لعل في بلورة التوجه النظري للدراسة، وما تتبناه من اتجاهات نظرية (فلسفية، واجتماعية، ونفسية) تتفق وأبعاد مفهوم الانتماء، يساعد في الكشف عن مدى الانتماء قوة وضعفا، فالظواهر الاجتماعية تعبر عن ذاتها من خلال مؤشرات محسوسة، ولذلك لابد من النظر إلى واقع، وملامح انتماء المواطن المصري من خلال دراسة وتحليل البناء الاجتماعي للمجتمع المصري.

والدراسة الراهنة في هذا الصدد تحاول الوقوف على ملامح انتماء المواطن المصري لوطنه، عقب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر منذ منتصف السبعينيات، وما أحدثته من تغيرات في النسق القيمي انعكست على الممارسات التربوية في المجتمع المصري، وذلك من خلال رصد وتحليل عدد من الكتابات والبحوث والدراسات، مما يستوجب بداية إلقاء الضوء على أبعاد وسياسة الانفتاح وبعض آثارها المؤكدة بنتائج عدد من الدراسات والبحوث العلمية.

أولا: أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادي:

بدأت مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ الطريق إلى سياسة اقتصادية جديدة، أدت تدريجيا إلى إنهاء التجربة المصرية - التي بدأت منذ أوائل الخمسينيات - في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأعلنت في منتصف السبعينيات سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوسيع نطاق نشاط القطاع الخاص، "فارتفع نصيب القطاع الخاص من الإنتاج الصناعي من٢٣% في عام ١٩٧٤ إلى ٣٣% في الخطة الخمسية ١٩٨٢-١٩٨٧، وبلغت نسبته من المشروعات التي نفذها خلال القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حوالي ٦٥% من رأس المال المستثمر، كما توسع نشاطه إلى مجالات التأمين والتجارة الخارجية، وكثف جهوده في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي والتعليم والإسكان والسياحة والصحة، حتى وصل نصيبه من الاستثمارات في الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢ إلى ٥٠% تقريبا"[١].

١- عبد المنعم سعيد، "مصر والنظام الدولي في التسعينيات"، في: أحمد عبد الله وآخرون، مصر وتحديات التسعينيات، أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

ومن أهم قوانين الانفتاح الاقتصادي:

- قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، والذي ينص على فتح الاقتصاد المصري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر، في كل المجالات تقريباً، ومن أهمها:

١- توظيف رأس المال الأجنبي مشاركة مع رأس المال المصري العام والخاص، مع تقرير انفراد رأس المال العربي والأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة.

٢- عدم جواز تأميم هذه المشروعات أو مصادرتها.

٣- إعفاء الأرباح التي تحققها هذه المشروعات من الضرائب طبقاً لهذا القانون: (ضريبة القيم المنقولة وملحقاتها، الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، الضريبة العامة على الإيراد) وذلك لمدة خمس سنوات، كما تعفى من رسم الدمغة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات، وتصل إلى ثمان سنوات.

ولما كان رأس المال الأجنبي تسيطر عليه شركات متعددة الجنسيات، فإن هذا يحمل في طياته خطر تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري، وعليه فإن أي تنمية تحدث في مصر تكون تنمية تابعة، وبمرور الوقت فإن لهذا عواقبه الوخيمة.

يعمل هذا القانون على تقليص حجم القطاع العام، ومن خلال سيطرة رأس المال العربي والأجنبي ويسهل لرأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات مهمة التسلل إلى السوق المصرية، وامتصاص الفائض الاقتصادي.

- إصدار قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، والذي ينص على أن يكون الاستيراد مفتوحاً أمام القطاع الخاص كما هو أمام القطاع العام[١].

١- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاقتصاد المصري في ربع قرن من ٥٢-١٩٧٧ -دراسة تحليلية للتصورات الهيكلية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ص ٣٦٦-٣٩٣.

ولقد اختلفت الآراء والكتابات في هذه الحقبة من الناحية الاقتصادية، فظهر العديد من الكتابات والدراسات والبحوث التي أشارت إلى آثار الانفتاح وانعكاساته السلبية على البنية الاجتماعية والنسق القيمي للمجتمع المصري بوجه عام، والانتماء إليه بوجه خاص.

فيرى عبد الباسط عبد المعطي أن هذه التشريعات الاقتصادية استهدفت تحولات وتغيرات جذرية في الاقتصاد المصري، حيث أعطت دورا كبيرا للقطاع الخاص، وعملت على تحجيم القطاع العام، وانحصر دور الدولة في التجارة الخارجية، والأعمال البنكية العقارية، ففي السنوات الأخيرة طغى القطاع الخاص على كل المجالات، وفي كافة المستويات، وأصبح التوجه الرأسمالي هو توجه تجاري مالي، في المقام الأول، أكثر منه إنتاجي، واعتبر هذا بمثابة نقلة في النظام المصري من رأسمالية الدولة الوطنية إلى رأسمالية تجارية / مالية / تابعة للخارج، وساعد على ذلك عدة عوامل أهمها: وجود النمط الرأسمالي في الحقبة الناصرية، ودور الدولة الذي وظف - ولا يزال يوظف - لخدمة مصلحة الطبقات المسيطرة[1].

ويرى إبراهيم العيسوي أن ما حدث في فترة السبعينيات من نمو، الأولوية فيه للقطاعات غير السلعية، نمو متقل بعبء دين خارجي هائل، نمو ينطوي على اتساع الفوارق بين الطبقات، ولم تحقق التدفقات التكنولوجية في إطار القطاع الانفتاحي، ما كان مقصودا منها من حيث تدعيم القوة المنتجة، ومشروعات البنية الأساسية، بل وجاءت الممارسات التكنولوجية في إطار أفقي تنحاز إلى حد كبير إلى السلع الاستهلاكية، ذات الطابع الترفيهي، حتى بات المجتمع طوال فترة السبعينيات سوقا واسعا للإنتاج الأجنبي، وهو ما يعني تدعيم القوة الاستهلاكية في المجتمع، ومن ثم امتصاص الفائض الاقتصادي ونقله إلى خارج المجتمع، حيث مراكز الإنتاج الغربية، واربتط ذلك بصياغة دور لرأس المال المحلي، وهو دور الوسيط بين الأجنبي والسوق المصرية الواسعة، وتزداد الأزمة عمقا، لتوسيع دائرة الاستدانة وأصبح الدائن الأول هو أمريكا، وارتبط الاقتصاد المصري

١- عبد الباسط عبد المعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر، مرجع سابق، ص ص٢٩، ٣٠.

برأس المال الدولي والشركات المتعددة الجنسية، في تشكيل البنية التابعة[١]. كما يرى أن انعكاس هذه السياسة مسئول عن بعض التضخم من خلال فتح الاقتصاد المصري أمام السلع الأجنبية التي تباع في مصر، ودون تحديد هامش الربح عليها، مما يساهم مباشرة في رفع الأسعار، ويولد ضغطاً لرفع سعر البدائل المصرية للسلع الأجنبية[٢]. "واتسم توزيع الدخل بالتفاوت الشديد، وأن جملة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتُبعَت في السبعينيات والثمانينيات، دفعت بتوزيع الدخول نحو المزيد من التفاوت، وحققت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزادتها اتساعاً"[٣]. "كما ساهمت إلى حد ما في إذكاء موجة التضخم، وتخصيص الموارد، إذ أنه يعيد توزيع الدخل لصالح قطاعات التداول، مقوياً بذلك شوكة رأس المال التجاري، كما أنه يؤدي إلى تركيز الاستثمار على القطاعات سريعة الفائدة، فتنظر إلى الاقتصاد المصري في المستقبل كمحصلة لهذه العوامل"[٤].

ويضيف إبراهيم العيسوي أن سياسة الانفتاح الاقتصادي استهدفت تحقيق النمو، ولكن أي نوع من النمو؟ وعلى أي فئة يعود هذا النمو بالنفع؟! ويرى أنه نمو خدمي بالدرجة الأولى، وليس نمواً إنتاجياً، وأنه نمو مرهون للأجانب ومثقل بالديون، فإن كانت الديون قد وصلت ٢,١ مليار دولار عام ١٩٧٣، فقد بلغت ١٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩، بينما بلغت ٢٠ مليار دولار في أوائل الثمانينيات[٥].

١- إبراهيم العيسوي، سياسة بديلة للانفتاح، الانفتاح، الجذور، الحصاد، المستقبل، تحرير جودة عبد الخالق، القاهرة، دارالمستقبل العربي، ١٩٨١، ص ص ٥٣٤-٥٣٥.

٢- إبراهيم العيسوي وآخرون، الاقتصادي المصري في ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ٣٨٨-٣٩٠.

٣- إبراهيم العيسوي، المأزق، المخرج، أزمة الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها، القاهرة، المكتبة السياسية حزب التجمع الوطني القومي، أمانة التثقيف، الكتاب الخامس، مارس ١٩٨٧، ص ٥٠.

٤- إبراهيم العيسوي، الاقتصادي المصري في ربع قرن، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

٥- إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، القاهرة، كتاب الأهالي، ع٣ سبتمبر ١٩٨٤، ص ص ٢٣-٢٦.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ إلى "أن إجمالي الديون حتى عام ١٩٩٢ بلغ ٤٠ مليار دولار، وأنها كنسبة مئوية من الناتج القومي تصل حوالي ١٠٤%"[١]، وإن كانت "انخفضت إلى ٧٨,٩% عام ١٩٩٤ أي بلغت حوالي ٣٣,٣٨٥ مليار دولار"[٢].

ويرى إبراهيم العيسوي أن "البلاد لم تستفد من هذا الاستثمار، وأنه نمو مقرون باتساع الفوارق بين فئات المجتمع، وظهور التمايزات والصراعات، كما ارتفعت نسبة التضخم حتى وأنها وصلت إلى ٣٠% عام ١٩٨٣"[٣]، إلاّ أن تقرير التنمية البشرية أفاد بانخفاض النسبة إلى ١٩,٥ عام ١٩٩٢"[٤].

كما يشير إبراهيم العيسوي إلى أن "نسبة التضخم لا تتعدى من ٥-٦% في الدول المتقدمة، وأن هذه النسبة العالية للتضخم أضرت بأصحاب الدخول الثابتة من محدودي الدخل، بينما استفاد أصحاب الدخول المتغيرة، كالتجار المنتجين والمستوردين، وغيرهم من الذين تتزايد دخولهم مع تزايد الأسعار، وأصبح التضخم أداة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء، مع العلم بأن توزيع الدخل أصلاً كان مختلاً، هذا إلى جانب تفشي البطالة ووجود عجز في الكفاءات"[٥].

ويضيف عادل حسين أن التفاوت في توزيع الدخل والثروة، يشير إلى أنه في تدهور مستمر منذ تطبيق سياسة الانفتاح، واتصف التوزيع بدرجة عالية من التفاوت، وتشير العديد من الدراسات إلى اتساع نمط التوزيع، حيث أكثر التقديرات اعتدالاً تشير إلى أن نسبة الدخل الذي يستحوذ عليه ١٠% من الفئات تساوي نسبة الدخل القومي الذي يحصل عليه أدنى ٦٠% من السكان، وبينما مَنْ كانوا يعيشون دون حدود الفقر في الريف

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**، القاهرة، دار العالم العربي للطباعة ١٩٩٥، ص ١٨٠.

٢- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٦ من الخطة إلى السوق**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٦، ص ٢٧٠.

٣- إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ص ٢٦.

٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص ١٩٤.

٥- إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٣٠.

المصري يمثلون ٢٧% من تعداد العائلات الريفية عام ١٩٦٥، ارتفعت نسبتهم إلى ٤٤% عام ١٩٧٥[١].

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن حائزيّ الثروة سيطروا على السلطة، وأن حائزيّ السلطة سعوا إلى الثروة، لتدعيم وجودهم، وأن هناك تدعيماً من الموقع الطبقي، واحتمالات الوصول إلى السلطة لذلك الموقع الذي لولاه ما أتيحت لهم الظروف السابقة، والممهدة للوصول إلى السلطة، كما تطلع حائزو الثروة إلى السلطة لتدعيم ثرواتهم، وتنميتها، وتطلع أصحاب السلطة إلى الثروة لتدعيم سلطتهم، والتعمق في جذور حائزي الثروة يمكن أن يفضي الأمر إلى أنهم استغلوا في سبيل ذلك بشراً وقوانين، بل وأمةً بأسرها[٢].

وفي ضوء ما يشير إليه تقرير مصر للتنمية البشرية عام ١٩٩٤ بلغت نسبة الفقراء إلى جملة السكان (٣٣,٩%)، وأن مَنْ يوصفون بالفقر المدقع بلغت نسبتهم (٧,٦%) عام ١٩٩٠، ومَنْ يعانون الفقر بمختلف صوره وصلت نسبتهم إلى (٤١,٥%) من السكان، أي حوالي ٢٢ مليون فرد، ومَنْ يعانون الفقر المدقع منهم، بلغ عددهم أكثر من (١,٧ مليون) مواطن، كما بلغ عدد العاطلين في منتصف الثمانينيات حوالي (١,٤ مليون) فرد بنسبة (١٠,٧%) من مجمل قوة العمل، بينما تذهب بعض التقديرات إلى أن عدد العاطلين حالياً قد تجاوز ٣ مليون فرد، غالبيتهم العظمى من المتعلمين[٣].

وهناك مَنْ يرى أن الانفتاح أسفر عن ظهور فئات جديدة طفيلية، جاءت معبرة عن سمات الاقتصاد المصري في مرحلة السبعينيات من حيث تبعيته لاقتصاد آخر، له نظامه الذي ينعكس عليه سلبياً، والاعتماد الكامل وليس المتبادل على هذا الاقتصاد، وفي ذلك ما

١- عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية من ٧٤-١٩٧٩**؛ ط٢، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٢، ص ص ٣٠٨-٣٠٩.

٢- عبد الباسط عبد المعطي، "الثروة والسلطة"، **مجلة العلوم الاجتماعية**؛ ع٣، جامعة الكويت، سبتمبر ١٩٨٢، ص ص ١٧٤-١٧٩.

٣- حامد عمار، أحوال الإنسان في ربوع مصر ومؤشراتها في مطلع التسعينيات، **المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، التعليم والإعلام ١١-١٣/٧/١٩٩٤**، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٩٤، ص ص ١٠-١٤.

يقضي على إمكانية تطور هذا الاقتصاد، في مواجهة الاقتصاد المعتمد عليه، وكان من أهم خصائص هذه الفئات، السعي وراء الربح السريع، والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل، والميل إلى تراكم رؤوس الأموال، من خلال استخدامها للطرق المشروعة، وغير المشروعة، في ممارستها لهذه الأنشطة، والتي غالباً ما تتسم بالأعمال الخدمية لا الإنتاجية ليسهل تغيرها، تحقيقاً للربح، ومن هذه الأنشطة: المضاربة، والسمسرة[1].

كما انتشر النشاط الطفيلي انتشاراً واسعاً عبر الفئات المختلفة، وبالرغم من أن "الطفيلية" تمثل ظاهرة هامشية في النظام الاشتراكي، وأكثر هامشية في الدول الرأسمالية المتقدمة، إلاّ أنها سمة جوهرية في دول العالم الثالث، نتيجة لوجود ظروف موضوعية لقيام نشاط طفيلي، حيث تناقضات النظام بين الصالح العام، والصالح الخاص، وتخلق ثغرات سرعان ما يعمل الطفيليون على ملئها، كما أن المجال في هذه النظم متسع لزيادة استهلاك الكماليات. وتعتبر الطفيلية سمة لازمة للتطور الاجتماعي التابع للرأسمالية التابعة، فالرأسمالية نشأت في هذه الدول في أحضان الاستعمار، ووكيلاً للشركات الأجنبية، وقد ساعدت ظروف التبعية، وما يقترن بها من نشاط للمستثمرين الأجانب، وتدفق المعونات والقروض الأجنبية، وتجارة واسعة لشركات دولية النشاط، في ظروف يتسع فيها دور الدولة وتدخلها، في بلدان العالم الثالث على انتشار الفساد وغيره من النشاط الطفيلي، وتصفيته أمر لا يتم إلاّ بالتخلص من التبعية والرأسمالية معاً، وهنا فقط يمكن محاصرة هذه الأنشطة[2].

ولقد استطاعت الرأسمالية الطفيلية استخدام الدولة لخدمتها، وتوظيف كافة الوسائل المتاحة لهدم بعض عناصر أنساق القيم التي لا تتفق ومصالحها، وأحلت محلها عناصر جديدة تخدم مهمتها، وتعمل لصالحها، ومن أهم هذه الوسائل (الإعلام) الذي من خلاله تبث تلك الفئة الطفيلية المالكة والمسيطرة ما تريده في عقول الجماهير، إلى جانب بثها ما يريده النظام وصناع السياسة، كما نجحت تلك الرأسمالية الطفيلية في زعزعة بعض القيم

١- ثريا عبد الجواد، **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مصر في فترة السبعينيات وعلاقتها بالقانون**، دراسة في تحليل مضمون بعض القوانين، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ص ١٢٠-١٢١. وانظر:
- محمود عبد الفضيل، **تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص ١٦٢.

٢- إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ص ص ١٩٠-٢٠٨.

الاجتماعية والوطنية، ودعمت قيم الفردية والأنانية، ولأنها فئة اتسمت بالاستهلاك، والتبعية، انصب اهتمامها على مصالحها فقط، وعلى حساب الجماهير الكادحة مع خداعها وتزييف وعيها، بأن إجراءاتها إنما هى لصالح المجتمع بأسره، ومن خلال ضغوطها لجأ المواطنون إلى الحلول الفردية، لمواجهة الأزمات التي عليهم أن يتحملوا مسئوليتها، فتحولت بذلك الأزمة من قضية عامة، يمكن أن يشارك فيها جميع المواطنين، إلى مشكلة خاصة فردية، على كل فرد حلها بطريقته الخاصة، وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فتضعف قيم الجماعة الداعية للعطاء والتعاون والمشاركة، وتدعم قيم الأنانية والسلبية والفردية، فتُضعف الانتماء، وتزيد من حدة الاغتراب لدى المواطنين، ومن أخطر مظاهر هذه الضغوط: اللامبالاة، والسلبية، والأنانية. كما أن لهذه الفئة دورها في نشر الفساد في الجهاز الحكومي، ولهذا تأثيره على المجتمع بأسره، لأنها على استعداد دائم لرشوة بعض الموظفين الحكوميين، للحصول على تسهيلات بيروقراطية أو جمركية، وتدفع في سبيل ذلك أي مبالغ، فهى لا تخسر شيئاً لأنها تضيف كل ما تنفقه على أسعار السلع والخدمات التي تقدمها، ويتحملها المستهلك في نهاية الأمر[1].

لقد بات واضحاً في ضوء ما أشير إليه من آراء متعددة،ونتائج بعض الدراسات والبحوث العلمية، إلى جانب بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية - الواردة في بعض التقارير - أنه كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي أثر سلبي على البناء الاجتماعي المصري، وأنها أفرزت سلبيات عديدة كان لها انعكاساتها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي لغالبية فئات المجتمع، وصاحبها تأثير سلبي على أهم القيم والاتجاهات الإيجابية التي كان لها دلالتها في مجتمعنا المصري.

ثانياً: انعكاس الانفتاح على النسق القيمي للمجتمع المصري

لقد أسفرت التغيرات السريعة التي أحدثتها سياسة الانفتاح، عن تغيرات في بنية المجتمع المصري، أدت إلى خلل في المعايير والقيم التي كانت راسخة في وجدان هذا المجتمع، فتبدلت القيم، واعتلى النسق قيم ما كان لها أن تعلو، وهبطت قيم جوهرية، مما

١- سمير نعيم، "أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع١، السنة ١١، جامعة الكويت، مارس ١٩٨٣، ص ص ١١٥-١٢٣.

أدى إلى حدوث نوع من الضعف والوهن الخلقي في المجتمع المصري، ويمكن هنا الاسترشاد بما سبق وقال به "دوركايم" في مثل هذه الحالة بأنها "حالة من التفكك الاجتماعي الذي يعني اختفاء الشروط اللازمة للمشاركة الاجتماعية، أو انهيار للمعايير التي يقاس في ضوئها السلوك وتتحدد القيم، التي تكفل للفرد تحقيق ذاته، دون تجاوز أو عدوان على ذوات الآخرين، وقد علل "دوركايم" حدوث حالة اللامعيارية هذه، حينما يتعرض المجتمع إلى تغيرات مفاجئة وسريعة، سواء أكانت تغيرات اقتصادية أم سياسية، أم كلاهما معا، وسواء كان هذا التغير بالسالب، أو بالإيجاب، مثل تعرض المجتمع لتغيرات اقتصادية صعبة، أو على النقيض زيادة متسارعة في الدخل، فإن هذا يعرض المجتمع لظهور انحرافات في القيم الاجتماعية، قد تؤدي بالتالي إلى انهيار في المعايير الموجهة للسلوك"[1].

وقد أرجع "روبرت ميرتون" انهيار بعض القيم الاجتماعية الحاكمة لسلوك الأفراد، إلى انفصال معايير الثقافة وأهدافها، عن مقدرة أفراد المجتمع وعجزهم عن استيعاب هذه المعايير، فقد تؤكد الثقافة على أهداف معينة مطلوب إنجازها، ولكنها تفتقد الوسائل التي يتحقق بها هذا الإنجاز، حينئذ يستوعب الأفراد الهدف المطلوب، ولكنهم لا يستوعبون المعايير التي تحكم تحقيق هذا الهدف، وغالباً ما تحول التناقضات الطبقية، والهوة الشديدة بينها، والتفاوت الشديد بين شرائح المجتمع، دون تحقيق الأهداف المطلوبة، أيضاً اختلاف الثقافة الفرعية لمجتمع ما عن الثقافة الأم له دوره[2]، حيث يتأثر الانتماء والولاء للمجتمع بمدى اختلاف ثقافات الفئات والشرائح به عن الثقافة الأم.

إن البناء الطبقي يرتبط بالبيئة الثقافية، التي هي وليدة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن الثقافة التي فرضها الانفتاح تدعم وتثبت هذا الواقع، ويعمل الانفتاح جاهداً على طرد الثقافة الوطنية، وإحلال قيم واتجاهات بعينها لتخدم مصالحه أولاً وقبل أي شئ، وليصبح السلوك القيمي للمواطن في خدمة هذا

١- عبلة محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣.

٢- أحمد الكلاوي، **الاغتراب في المجتمع المصري المعاصر**، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٨٩، ص ص ٩٤-٩٥.

الانفتاح، بعد تأثيره على وعي المواطن وهويته، ويصبح مستهلكا جيدا لأفكاره ومنتجاته التي يروج لها الإعلام، والتي تخدم مصالح الرأسمالية والتبعية أولا، إذ أن الدمج الرأسمالي لم يكن ليتم دون تغير في الهوية المصرية، ومزاجها العام، وأنماط سلوكها، حتى يتم خلق مستهلك جيد للسلع الغربية. وهكذا حاول الانفتاح إخضاع التنمية المستقبلية لمصر، لمقتضيات إعادة انتشار رأس المال المهيمن، وهى سياسة كانت تتبع تجاه معظم دول العالم الثالث، مما يترتب عليه تغلغل نمط الاستهلاك الغربي، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السلبية، وانتشار النمط الاستهلاكي حتى في القرية المصرية، بالإضافة إلى تغلغل الثقافة الغربية المزعومة[1]. وفي هذا أشارت إحدى الدراسات إلى أن "آليات النظام الرأسمالي أدت إلى تخلف مجتمعات العالم الثالث، وتوسيع نطاق تبعيته للعالم الأول، وأن المجتمع المصري عاش أزهى مراحل نموه وتقدمه وهو بعيد عن النظام الرأسمالي، وعندما تغلغل فيه النظام الرأسمالي، أدى إلى تخلفه، وتدهوره، وتعميق تبعيته، وأصبحت مصر بالفعل واقعة تحت آليات أهمها الديون الخارجية، وتأكد أن الانفتاح الاقتصادي من أهم العوامل لتدعيم التبعية الرأسمالية"[2].

كما توصلت دراسة أخرى إلى "وجود ارتباط بين الانفتاح وما تضمنه من تدفقات تكنولوجية، بتشكيل عقلية تجارية، تحمل النقيضين: الرغبة في إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية، والرغبة في إنشاء المشروعات الاستهلاكية سريعة دورة رأس المال، فارتبط الانفتاح بسيادة النزعة التجارية البإحثة وراء الربح السريع حتى وإن كان غير مشروع، كما اثبتت الدراسة عدم إدراك الترابط بين المسألة الاقتصادية والتكنولوجية، وبين تعميق الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وهو ما يؤكد غياب الرؤية وضياع الذات، ومن ثم سيطرة حالة الشعور بالعجز، وتؤدي إلى سيادة أفكار ومعتقدات فكرية تحدث نوعا من التقوقع في الداخل، حيث سادت العلاقات السلبية

١- محمود عبد الحميد حمدي، **التغير في الأنساق السياسية والاقتصادية لبناء القرية المصرية في الفترة من ٧٠-١٩٨٠**؛ دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٦٧-٦٨.

٢- حامد عبد الهادي، **نظرية التبعية وخصوصية العالم الثالث**؛ ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ص ٢١٤-٢١٥.

بين (أفراد عينة الدراسة) مما يعكس السمة العامة للإطار السياسي السائد والأفكار السائدة"[1].

إذا افتقدت قوى التنشئة الاجتماعية وضوح الرؤية بالنسبة للقيم وترتيب أولوياتها، والتوافق في مضمونها، أو إذا أصابها الاضطراب مما يضعف الاقتناع بها، لما تتعرض له من تغيرات بحيث تفقد قدرتها على توجيه السلوك الاجتماعي الوجهة المقبولة، أو حينما تصبح عاجزة عن مواكبة ما يطرأ على المجتمع من تغيرات اقتصادية أو اجتماعية جديدة، فإن هذا يؤدي إلى انتشار ألوان من السلوك المفكك والضار المضعف للانتماء بكافة مستوياته، ويحل محله مظاهر الاغتراب، وسماته السلبية: كاللامبالاة، الفردية، الانحرافات، وما يصاحبها من عنف[2]. وفي هذا الصدد يشير إبراهيم العيسوي إلى أنه نتيجة لغلبة الحلول الفردية للمشكلات، تضاءل إحساس الفرد بأنه جزء من كل، وأنزوت فيه مشاعر الانتماء الجماعي، وأصبح على الغالبية، إما أن تهاجر الوطن بحثا عن الرزق في البلاد العربية الأوفر حظا، أو سعيا لامتلاك القدرة المالية اللازمة للدخول في دائرة الحلول الفردية، وهكذا يهجر بعض الأبناء مجتمعهم أحيانا، وتلقي هذه الظواهر بظلالها على الكيان الاجتماعي فيزداد ضعفا، ويسود الأغلبية شعور بالنقص والعجز مما قد يزعزع مشاعرهم الوطنية[3]. ويتفق معه في هذا السيد ياسين الذي أشار إلى أن اتساع نطاق سياسة الانفتاح الاقتصادي، أدى إلى "إطلاق عقال الفئات الرأسمالية والطفيلية ومعها ذبل شعور المواطن المصري بالانتماء، وكان ذلك نتيجة طبيعية لأنه وجد نفسه مسحوقا بسبب نكوص الدولة عن الوفاء بتوفير الحاجات الأساسية الضرورية للمواطن، فالانتماء بجانب صفته النفسية والاجتماعية، يكتسب كثيرا من المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث يمكن القول بأن الانتماء هو وعي وعقل الأمة تجاه ذاتها،

١- خالد محمد مصطفى محمد، التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة من نقل التكنولوجيا خلال فترة الانفتاح من ٧٤-١٩٨٥؛ ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ص ٣٣٩-٣٤٦.

٢- المجالس القومية المتخصصة، القيم والسلوكيات في مجال التنشئة الاجتماعية؛ تقرير د/٦، القاهرة، ١٩٨٤-١٩٨٥. ص ص ٨١ - ٩٢.

٣- إبراهيم العيسوي، في إصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٥٩.

مما يتطلب ضرورة الحفاظ على هذه الذات وتطورها"[1]، ويرجع نتيجة عدم وفاء الدولة لهذه المتطلبات إلى ما فرضته سياسة الانفتاح الاقتصادي من المتغيرات التي كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمل الاقتصاد المصري، سواء فيما يتعلق بآلياته الداخلية أو فيما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجي.

وعلى الرغم من كثرة السلبيات التي أسفرت عنها سياسة الانفتاح الاقتصادي في بنية المجتمع المصري وانعكاساتها على النسق القيمي عامة والانتماء للمجتمع خاصة، إلا أن الباحثة تتفق مع سمير نعيم الذي يعود ليؤكد أن القيم الإيجابية "مازالت تمارس تأثيرها على سلوك المواطنين، وأنها سوف تطفو مرة أخرى على السطح، وتصبح لها السيادة"[2]، بتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولصالح غالبية أبناء المجتمع، فالانتماء قيمة أصيلة وقوية لدى الشعب المصري دائما وأبدا.

إن التغيرات التي طرأت على ملامح مصر في مرحلتها التاريخية الحالية، هى نفسها التغيرات التي نعنيها حين نقول عن مصر: "إن رؤيتها لذاتها قد اكتنفها الضباب، لهذا فهى في حالة البحث عن ذاتها. ويكون التغير في الإطار الذي رتبت فيه قيمها، فبعض القيم التي كانت لها مكانتها العليا هبطت في سلم القيم، وبعضها الذي كان في مكانة أقل ارتفعت مكانته، وأن المصري بحاجة إلى أن يبث فيه روح غير الروح التي تسوده الآن، نتيجة لما طرأ عليه من تغير، وهو تغير العوامل التي كانت تحركه، فبعد أن كانت من داخل بلده، أصبحت عوامل تمسك بخيوطها قوى من خارج بلده، وليس هذا يعني ضرورة العودة إلى ما كان، لأن بعض ما كان قد كان لم يعد صالحا الآن للحياة الجديدة التي نبتغيها"[3].

واستكمالا لما سبق، يمكن القول بأنه غالبا ما يصاحب التطور التكنولوجى كثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى تغيرات في النسق القيمى للمجتمع ككل، سواء على مستوى الأفراد أو الفئات، فقد تعتلى قمة النسق قيم ما

١- السيد ياسين، المواطن المصري بين الانتماء والاغتراب. القاهرة، مجلة الأهرام الاقتصادي، ع ٧٦٩، أكتوبر ١٩٨٣. ص ٣.

٢- سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٣- زكي نجيب محمود، "نحو فكرة أوضح"، القاهرة، جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢، ص١٣.

كان لها أن تعلو، وقد تهبط قيم كانت دائما أعلى السنسق، فتتعارض القيم، وقد يحدث أن يصعب على المجتمع استيعابها، وكلما ازداد هذا التعارض، ازدادت التوترات الاجتماعية وباعدت بين الفرد ومجتمعه[1]. وإذا ازداد هذا التباعد حدة، ظهرت مشكلات خطيرة قد تصبح مصدر تهديد لكيان المجتمع واستقراره، نتيجة للعديد من الممارسات الاجتماعية السلبية باعتبارها غريبة عن ثقافة المجتمع[2].

ومن هنا كانت أهمية رصد وتحليل ماهية الممارسات التربوية في مصر وعلاقتها بمفهوم الانتماء وتنميته، من خلال وسائطها المتعددة المباشرة، وغير المباشرة، وسوف يتم التركيز على أهم هذه الوسائط التربوية، الآ وهى المدرسة باعتبارها المؤسسة المجتمعية التربوية الأولى، كما يتعرض البحث لواقع الإعلام والاتصال الجمعي لما لهم من تأثير خطير في تشكيل وعى المواطنين وتوجهاتهم عامة، والتلاميذ في مرحلة الطفولة المتأخرة وبداية مرحلة المراهقة خاصة، مستندا في ذلك إلى نتائج بعض الدراسات والبحوث التى تمت في هذا الصدد.

* مسئولية المجتمع في تكوين شخصيات أبنائه

يلقى "إريك فروم" بالمسئولية على المجتمع في تكوين شخصيات أبنائه، "مؤكدا أن الشخصية الاجتماعية، هى التى تسهم في ترجمة الطاقة العقلية إلى طاقة نفسية تتفق ودورها في المجتمع، الذى بدوره يحول الطاقة العقلية لأفراده إلى طاقة اجتماعية مفيدة، فالشخصية الاجتماعية هى الكامنة وراء التطور الاجتماعى والاقتصادى، وتعد أكثر استقرارا من التغيرات الاقتصادية والسياسية في المجتمع"[3]. كما اعتبر "فروم" الشخصية الإنسانية وليدة القوى الثقافية، وذهب إلى أن الاختلافات الثقافية، لها أهميتها بسبب تأثيرها في المناخ العام السائد في مجال تنشئة الفرد، وأن فكرة من يعيشون في ثقافة ما، يكون بناء شخصياتهم متشابها استنادا إلى النمط الثقافى، هى فكرة إلى حد بعيد بالغة السطحية،

1- Methene. Emmanuel G., **The Technological Change, Its Impact on Man and Society;** Cambridge. Harvard University Press, 1970, PP. 45-47.

2- **Ibid.** PP.50-56.

3- **Fromm.** Erick & Micheal, Moccoby, Social Character In Maxican Village. Asocio-Psycholoanalytical Stady ; Op. Cit., P. 16.

وتحكم الأدوار الاجتماعية الثقافية التفاعلات بين الناس، فالمؤسسات الاجتماعية تحدد كيفية ممارسة الفرد لدوره، وما هية رؤيته لذاته[1] في ضوء هذا الدور كعضو فعال له مكانته في البناء والتطور الاجتماعي.

إن العلاقة المتبادلة بين الشخصية الاجتماعية، والبيئة الاجتماعية، إنما هي علاقة تفاعلية، يكون فيها الطرفان دائمي التغير، وأى تغير يطرأ على أحدهما يعنى تغيرا فيهما معا، ولما كان الإنسان بحاجة دائمة إلى إطار توجهى، وموضوع يكرس من أجله حياته، لكى يستطيع مواصلة الحياة، فهو بحاجة إلى نقطة مركزية تدور حولها كل الجهود، وتكون أساسا لقيمه الفعالة، وليس مجرد القيم المعلن عنها، حتى تتكامل الطاقة الإنسانية في اتجاه واحد، ولكى تشبع، لابد أن نتجاوز وجودنا المنعزل واحتياجاتنا، لكى تصبح لحياتنا معنى، ومن هنا كانت ضرورة التوحد مع الآخرين، وهى رغبة متأصلة في الوجود، وفى علاقة الفرد بأسرته، وقبيلته، وبأمته،.....الخ[2] ويشير التفاعل إلى السلوك الارتباطى الذى يربط الفرد بمن حوله بأوسع معانيه، وبدون هذا التفاعل، تفقد الحياة طابعها الاجتماعى، ويصبح وجودهم مجرد (تجمع لا جماعة)، أى مجرد وجود مادى فقط، لأن التفاعل يتضمن مفاهيما وأهدافا، ولذا فإن الفرد حين يستجيب لأى موقف إنسانى، إنما يستجيب لمعنى يتضمن هذا الموقف بعناصره المختلفة، ومن أهم أدوات هذا التفاعل: المعانى، والمفاهيم، وقدرة الفرد على تبادلها مع غيره من خلال اللغة. ويحدث ذلك في إطار اجتماعى، بمعنى أن يتم التأثير بالآخرين، والحاجة إلى الارتباط بهم، والانتماء إليهم، وكذلك إلى موقف يعتمد على ما تضفيه الجماعة من معنى على هذا الموقف، وتفسير الفرد له، وبذلك يصبح الفرد مؤثرا في نفس اللحظة التى هو فيها نتيجة للتفاعل الاجتماعى[3]. كما أن التفاعل لا يبدأ فقط بالدوافع الموجودة، و"إنما يولد دوافع

١- ريتشارد س. لازاروس: **الشخصية**؛ ترجمة سيد غنيم ومحمد نجاتى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٩، ص ص ٢١٠-٢١١.

٢- إريك فروم، الإنسان بين المظهر والجوهر، مرجع سابق، ص ١١١، ص ص ١٤٣ - ١٤٧.

٣- انتصار يونس، **السلوك الإنساني**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧. ص ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

واتفق على نفس المعنى:

- محمد فرغلي فراج، عبد الستار إبراهيم، مرجع سابق، ص١٧٤.

جديدة، تتفق وما حدث من تطور، ومؤكدا على وجود قيم وثيقة الصلة بالتفاعل الإنسانى ومن ثم تقوى قيم وتضعف أخرى، بفعل ما حدث في البيئة من تغيرات"[1].

وحيث إن التربية في أحد معانيها هى عملية إكساب خبرات جديدة، فالفرد بحاجة إلى ضرورة التعامل مع أفراد المجتمع ليعود عليه بالنفع، إذا هيأ له الانضمام إلى جماعة تقبله، ويشعر بالانتماء إليها، وعملية الانتماء أساسية في الاستقرار النفسى للفرد، وفى بناء الجماعات وتماسكها، فلا يمكن أن تكون الجماعة متماسكة دون وجود قدر كبير من الانتماء بين أفرادها، وتقوم عملية الانتماء على اكتساب خبرات متشابهة، بين أفراد الجماعة جميعا، لذا فإن للتربية دورا هاما في عملية إعادة بناء الأفراد وخلق أنماط جديدة من الشخصية مناسبة للسيطرة على التنظيمات التى تخلقها الظروف الناشئة عن التطور العلمى والتكنولوجى، وهذا العمل يسمى "الحاجة إلى إعادة التربية" The need for Re-Education، حيث يتفق التعليم مع الحقائق الثقافية، لتطبع المدرسة – كأحد وسائط التربية – التلميذ بطابع يتناسب مع العناصر الثقافية الجديدة، والمعلومات الجديدة، لتصبح مهمة المربى إعادة الفحص وإعادة البناء للتراث الثقافى، في ضوء التغيرات والظروف الجديدة، متخذة من عموميات ثقافة المجتمع وسيلة لتحقيق تماسك المجتمع وترابطه، فالتربية هى التى تكسب أفراد الثقافة الواحدة الأنماط السلوكية المتشابهة، فتبدو أنماط شخصياتهم وكأن بينهم عوامل كثيرة مشتركة، وتعتمد درجة تماسك وتضامن الجماعة Group Solidarity إلى حد كبير على انتماء الفرد إليها، والأفراد يقدرون علاقاتهم بالجماعة التى ينتمون إليها، فيسلكون في ضوء ما يتفق ومعايير الجماعة، ولذلك نجد أن كثيرا من الأفراد يكتسبون اتجاهات مقبولة نحو عضويتهم في الجماعة التى ينتمون إليها[2].

وتعتبر التربية وسيلة أساسية في زيادة العناصر الثقافية الجديدة، ووسيلة المجتمع لحل المشكلات الاجتماعية، التى تنشأ عن تعارض العناصر الثقافية الجديدة، مع العناصر الثقافية السائدة، حيث علاقة التربية بالتغير الاجتماعى، علاقة متبادلة ولا يمكن إغفالها،

1- Desusch, Merton, **Resoluting of Conflict;** New York, London, Yale University Press, 1973, P.8.

٢- محمد لبيب النجيحى، مرجع سابق، ص ٢٤، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٥، ص ٢٤٥.

وهى المسئولة عن إكساب أفراد المجتمع فهما جديدا يتناسب مع التغير الاجتماعى، فهما جديدا ومتسقا يشمل القواعد والأفكار التى تحكم العلاقات المختلفة بين جميع أفراد المجتمع، لأنه بازدياد التغير تزداد المشكلات الاجتماعية كما وكيفا، وعمقا، وشدة، مما يؤدى إلى انفصام وحدة المجتمع، إنفصاما قد يؤدى إلى تمزقه، حيث تختلف المعايير نتيجة للتراكم والتعقد الثقافى، وتتخذ كل جماعة قيما خاصة لها، فيقل التواصل والارتباط بين الجماعات والأفراد، ويصبح الفهم المشترك أمرا بعيد المنال، فتتفاقم المشكلات الاجتماعية[1].

وفى هذا تأكيد على أهمية العناصر الثقافية، والتجانس الثقافى، وما يولده، لدى الأفراد من الشعور بالأمن، الرضا، التوحد والارتباط بالآخرين، نتيجة لما يوفره من اتساق بين أفراد المجتمع على نماذج سلوك صريحة وواضحة ومعلنة، ومؤكدة قيما بعينها، ومعتقدات راسخة، حتى وإن اتخذت صور التفاعل الاجتماعى شكلا إيجابيا أو سلبيا، مثل (تنافس/تعاون، صراع/تكيف) وتوجد هذه العمليات في كل المجتمعات، ولكنها بنسب متفاوتة بتفاوت الأنساق القيمية للمجتمعات، والتى تعمل كموجهات لسلوك أفرادها[2] "وتتعدد بتعدد طبقات المجتمع، فاختلاف نوعية الطبقة الاجتماعية يضع حواجز قوية في عملية التفاعل الاجتماعى بين أعضاء كل طبقة، ومثل هذه الحواجز ذات أهمية نفسية واجتماعية كبيرة، وتؤثر في علاقات الأفراد بعضهم ببعض، كما تؤثر تأثيرا قويا في السمات المتصلة بالشخصية كالدوافع، والقيم، وأساليب وطرق الحياة التى يحياها الأفراد أنفسهم، أو عن طريق خبرات الحياة التى تحدثها، وأساليب التربية المختلفة[3].

– ولما كانت التربية هى الترجمة العملية لفلسفة المجتمع، فإنها تستطيع – من خلال وسائلها المباشرة، وغير المباشرة – أن تحقق القوة والفاعلية في إحداث التماسك والترابط الاجتماعى وتقوى الانتماء، ولعله يكون من المفيد تناول قضية: هل الانتماء غريزى أم مكتسب؟

١- المرجع السابق، ص ص ٢٩٧ – ٣٠١.

2- Biesanze, John, **Modern Society, An Interoducation of Social Science;** New Jersey, Englewood Cliff, 1964, P. 55, P.97.

٣- ريتشارد س. لازاروس، مرجع سابق، ص ص ١٩٣ – ١٩٥.

* الانتماء بين الفطرة والاكتساب:

* **هناك من يرى أن الانتماء فطرة**، وأنه يتبلور لدى الإنسان من خلال التلقي من البيئات بطريقة تراكمية وتفاعلية، على اعتبار أن الإنسان صار مجبرا على الانتماء بفضل الخبرات الهائلة التي حصل عليها منذ أن كان في أحضان الطبيعة، وأن الأصل في طبيعة الإنسان أنه كائن اجتماعي، وليس فرديا. وغريزة الانتماء تعبر عن حرية التفكير والإرادة، والتفاعل بفكر وعاطفة وإرادة من يشعر المرء بالانتماء إليه سواء كان شخصا أم جماعة أم مبدأ أم شعارا.

* **وفي المقابل هناك من يرى بأن الانتماء مكتسب من البيئة**، ويعترفون بوجود الاستعدادات التي تسمح للإنسان باكتساب الخبرات من البيئة، وإذا اعتبر الانتماء مكتسبا من البيئة المحيطة بالإنسان، فإنه يتم من خلال مجموعة كبيرة ومعقدة من العمليات التفاعلية، فيما بين الإنسان والبيئات المحيطة به، وهناك في الواقع بيئات متباينة من حيث النوعية، يتفاعل الإنسان معها، وتلعب دورا في تشكيل انتماءاته منها: الطبيعية والبيئة الاجتماعية، ويختلف الأفراد في درجة تفاعلهم مع كل بيئة، وبالتالي فإن المحصلة البيئية تختلف من فرد لآخر في نفس المجتمع الواحد، أو في نفس الفئة، كما تختلف من مجموعة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، ويرجع ذلك التباين إلى مدى الاستعداد الشخصي أو الفئوي، ومدى توافر المؤثرات البيئية التي تعمل على ترسيخ الانتماء لدى المرء، ومدى استمرار تفاعل الخبرات وتسلسلها واتساقها، لأن التوقف عن اكتساب الخبرات من المجتمع يعرض الانتماء للخنق والضعف، على أن تكون هذه الخبرات متصلة، ومتسقة، ومنسجمة بعضها مع البعض [1].

ولكن، يمكن القول بأن الانتماء قيمة جوهرية أساسية فطرية في طبيعة الإنسان، وهو أيضا مكتسبا، ونسبيا - زمانا ومكانا - بفعل البيئة الطبيعية والاجتماعية المحيطة بالإنسان.

١- يوسف ميخائيل أسعد، **الانتماء وتكامل الشخصية**؛ القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٩٢، ص ص ٨-١٤.

* أسس تحقيق الانتماء:

توجد مجموعة من الأسس – متفق عليها – لتحقيق الانتماء، وتتمثل هذه الأسس في:

١- أن تكون الثقافة التى ينتمى إليها الفرد محققه لحاجاته، ومن ثم يجد راحة نفسية عندما يندمج مع جماعة يتفق معها في المعايير والقيم، ويشعر بالرضا عندما يقوم بعمل من الأعمال، وتقابله الجماعة بالقبول والاستحسان.

٢- أن يكون لدى الفرد استعداد للقيام بدوره كعضو في الجماعة، و يتضمن ذلك أنواعاً معينة من السلوك من جانب الفرد، وكذلك استجابات معينة من الآخرين، فالفرد لا يقوم بدوره الاجتماعى دون أن يتبع المعايير المشتركة التى تتحدد على أساسها الأدوار الاجتماعية، مع ضرورة وجود خبرة مع الجماعة لمعرفة معاييرها وقيمها، وحتى يكون أداء الفرد لدوره على أساس فهمه لمعايير الجماعة وقيمها، ويقوم هذا الفهم بدوره على ثقة تؤدى إلى انتماء الفرد للجماعة وتكيفه معها، والانتماء للجماعة يؤدى إلى اتساقها وتكاملها، ومن نتائج الانتماء للجماعة على أساس سليم أن يصبح مايرغب الفرد في عمله هو نفسه ما يدركه على أنه مطلوب منه، نتيجة للقيام بدوره في المجتمع.

٣- يتكون الانتماء في جزء كبير منه من الاعتقاد بأن الفرد له مكانته في عالم الواقع، والجماعة المتسقة المترابطة هى التى تكّون لدى أفرادها إحساساً قوياً بالانتماء إليها[١].

مما سبق يتضح أثر التغير الثقافى، والتطور التكنولوجى السريع على المجتمعات وما يعقبه من تغيرات سريعة يصاحبها العديد من التعقيدات الاجتماعية التى لها أثرها على سلوكيات الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه مجتمعهم، مما يتسبب عنه العديد من المشكلات التى يلعب صراع وتناقض القيم دوراً لاينكر في وجودها، باعتبار القيم منطلقات للسلوك، في ضوء المعايير الأخلاقية السائدة، وعلى الرغم من عدم إنكار مسئولية المجتمع في بناء شخصيات أبنائه، إلا أن الفرد دائماً يستجيب للموقف الإنسانى الذى يجد فيه معنى للتفاعل الاجتماعى مع مَنْ حوله، ليشعر بالتواصل والارتباط والاندماج والتوحد هروباً من عزلته، قاهراً انفصاليته، ومن هنا كانت أهمية التربية بوسائلها المباشرة، وغير المباشرة في العمل على تماسك أفراد المجتمع، مستغلة رغبة

١- محمد لبيب النجيحى، مرجع سابق، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

الفرد في السعى للانتماء لجماعة، يقهر بها وحدته وعزلته، ويكون مقبولاً منها، ومتقبلاً لها، يؤثر فيها، ويتأثر بها، ويكن لها الولاء، ومؤكداً انتماءه إليها، بسلوكه سلوكاً متفقاً مع معاييرها، وتقاليدها، وقيمها، مدعماً استقرارها وتماسكها وتقدمها.

ثالثاً: الإعلام المصرى والانتماء:

لما كانت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والثقافة، والإعلام، ولما كانت الفئات الرأسمالية تسيطر إلى حد كبير على الاقتصاد في الدول النامية، فإن ثمة سيطرة رأسمالية على وسائل الاتصال الجمعى، ومن ثم فإن فكر وقيم هذه الفئات يصبح هو السائد، وبالتالى فإن القيم الثقافية الأجنبية تجد طريقها إلى المجتمعات النامية، حيث تتحكم هذه الفئات في السياسة الإعلامية، بل إن فيهم من يمثل الشركات العالمية. وبذلك تروج وسائل الاتصال الجمعى لأيديولوجيات أجنبية على حساب الأصالة، مما يكون لها تأثيرها على بعض الفئات والطبقات في الدول النامية، والتأثير في انتماءاتهم لأوطانهم، وهكذا تسعى التبعية الإعلامية الثقافية لتدعيم التبعية الاقتصادية، من خلال ربط بعض الشرائح الاجتماعية في الدول التابعة بدول المركز، "عن طريق خلق ثقافة مشتركة ونمط متشابه للحياة بينهم، فيكون فرض النمط الاستهلاكى الذى يستهدف استنزاف موارد الدول التابعة، ويحمل معه بذور غزو الثقافة التقليدية ونفيها، وغرس قيم الكراهية والازدراء لكل ما هو وطنى وقومى، والدعوة إلى مسايرة الروح العالمية في التفكير والسلوك والذوق العام وضرورة تجاوز الحدود الوطنية، وامتداد الأمر إلى محاولة استبدال الولاء للأمة وإضعاف الانتماء الوطنى لمثقفى الدول التابعة"[1].

لقد بات واضحاً أن "المجتمع الرأسمالي تسوده وسائل إعلام تقوم بدور فعّال يتمثل في تسيد آراء وأفكار أصحاب السلطة الاقتصادية والسياسية، ومكونة إطار الرأى العام، إطار آراءه الكامنة غير المعلنة وليست سوى آراء شخصية فردية، أو مجرد آراء لأقلية خارجة عن إطار الرأى العام للمجتمع وتوجهاته المقررة، والمستقرة، مما قد يفرض عليه بالتالى

١- على أحمد طبوشة، مرجع سابق، ص ١٣٧. و انظر:

- مصطفى المصمودى، النظام الإعلامى الجديد؛ عالم المعرفة، ع٩٤، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥، ص ١٨٧، ص١٩٣.

أن يحفظها في داخله، ويتبنى بدلا منها الآراء الشائعة، كما أنها تصنف الأحداث وتعيد تركيبها، بما يخدم الرسالة الأيديولوجية للفئة المسيطرة، وبما يخدم تجهيل المواطن، وتزييف وعيه، وخلق رأى عام غير حقيقي، ولكنه مساند للفئة المسيطرة، حتى ولوكان هذا الرأى صامتا"[١].

لعل بالبحث في الواقع الفعلي* لأثر الإعلام بأنواعه (إذاعة، تلفاز، صحافة أطفال، مجلات وقصص الأطفال) كأحد المصادر المجتمعية الهامة للمعلومات والمعارف التي تسهم في تشكيل الوعى لدى التلاميذ، يتضح مدى تناولها للانتماء، ودورها في تنميته لدى المواطنين عامة، وتلاميذ هذه المرحلة التعليمية العمرية خاصة.

فقد اثبتت إحدى الدراسات، "تدنى مكانة الانتماء بين المفاهيم المقدمة من خلال برامج الإذاعة، حيث لم تتجاوز نسبته ١٨,٣% من الوقت المخصص لتقديم المفاهيم"[٢]، "كما اثبتت دراسة أخرى"أن القيم السلبية أكثر تركيزا من القيم الإيجابية من خلال المسلسلات التليفزيونية"[٣]. وأكدت دراسة ثالثة على أن "من أهم عوامل تزييف الوعى وتسطيحه: شغل الجمهور عن قضايا المجتمع الحقيقية ومشكلاته، وإشاعة بعض القيم السلبية للانفتاح كالفردية والأنانية، والاهتمام بالفئات العليا فقط، واتسمت البرامج التليفزيونية بالتسلية والترفيه والإعلانات وبعدت عن تشجيع الأعمال الجماعية وأهملت الظروف المجتمعية"[٤].

وحيث إن الوعى مرتبط بالوجود الاجتماعي، فكلما نضج هذا الوجود، وتطورت أساليب الإنتاج تطور الوعى، وفي هذا الصدد توصلت إحدى الدراسات إلى أن "الطبقة

١- محمد فرج، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ - ١٥٤.

* هذا الواقع يتمثل فى نتائج بعض الدراسات والبحوث المصرية التى تمت فى مجال الإعلام (إذاعة، تلفاز، صحافة أطفال، مجلات، وقصص الأطفال).

٢- محمد رضا أحمد محمد، برامج الأطفال في الإذاعات المحلية ودورها في تكوين مفاهيم الطفل من ١٠ - ١٢ سنة، ماجستير، معهد دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٠. ص ٢١٤.

٣- سعديه محمد أحمد بهادر، القيم الخلقية والاجتماعية فى بعض المسلسلات المصرية التليفزيونية؛ ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٤- عبد الباسط عبد المعطى، الإعلام وتزييف الوعى؛ القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩.

المسيطرة اقتصادياً هي الطبقة المسيطرة فكرياً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأن سياسة الانفتاح وراء تسطيح وعي المواطنين، حتى القرويين، وتشجيعهم على الأعمال الفردية، وللإعلام أثره الخطير في قضية الوعي عامة، والوعي السياسي خاصة، فنجده يحول دونه، ويعمل على تهميشه، وصب الرأى العام في قالب واحد، لدعم النظام السياسي القائم، وإضفاء الشرعية عليه، وعدم اتخاذهم مواقف إيجابية واضحة إزاء القضايا السياسية، نتيجة غياب المعارضة الحقيقية، وفقدان الحوار والنقاش"[1].

أما عن دور صحافة الأطفال والقصص، والمجلات إزاء قضية الانتماء، فلها جميعاً دورها الفعّال في نقل القيم، والمعايير المراد إكسابها للأطفال، وخاصة القصه لأنها تُسهم في ترسيخ القيم بصورة أكثر فاعلية، لسهولة اقتناع الأطفال بها والتفاعل معها، أكثر مما لو قُدِمَتْ هذه القيم في شكل ونمط مباشر، ولعل في هذا إشارة إلى ضرورة وجود إستراتيجية تثقيفية للطفل العربى، على المستوى القومى يكون فيها للمتخصصين دور فعّال، كى تتحول الكتابة للطفل على صفحات القصص والمجلات من مجرد وسيلة للمتعة والتسلية، إلى وسيلة لغرس القيم والمفاهيم الإيجابية المرغوبة، التى تسهم في تنمية الأطفال معرفياً، ومهارياً وسلوكياً بل وإبداعياً، الأمر الذى يساهم في توطيد مفهوم الانتماء لدى الأطفال.

إلاّ أنه من خلال رصد وتحليل نتائج عدد من البحوث والدراسات التي تناولت قصص ومجلات وصحافة الأطفال كواقع فعلي في مجتمعنا المصري، اتضح أن التبعية الإعلامية تسللت لتلك المصادر لتشوه الوعى، وتنال من الانتماء في مراحله الأولى لدى المواطنين، مما يشير إلى وجود بعض الخلل والقصور في دور ومهام وسائل الإعلام الوطنية بأنواعها، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن "صحافة الأطفال تسعى لإضعاف الانتماء للوطن وتدعيم القيم السلبية، حيث اثبتت تدنى القيم الإيجابية في صحافة الأطفال، وارتفاع مكانة كل من قيم: الظلم، الأنانية، السلبية، الكذب، الطمع، البخل، وتدنى قيم: القناعة،

١- على أحمد طبوشة، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

الصدق، الكرم، مما يسهم في تربية المواطن على السلبية والأنانية والفردية، والعمل على تسطيح اهتمامات الشباب، والتأكيد على المظهرية وعدم الانتماء"[1].

كذلك توصلت دراسة أخرى إلى نتائج منها "تدنى قيمه الانتماء إلى نسبة ٤%، واعتبرته من القيم غير الشائعة وفى نفس الوقت أكدت على أهمية الممارسة والتدريب في إكساب التلاميذ للقيم وتقويتها وتدعيمها لديهم"[2]. في حين اثبتت دراسة أخرى "استهدفت تحليل مضمون الكتب الخاصة بالأطفال، الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات عن الفترة من ٨٣ - ١٩٨٦ للكشف عن مدى وجود القيم السياسية فيها، لإيضاح مدى اهتمام الدولة بها، ومن خلال تحليل مضمون ثماني وأربعين كتابا، اثبتت الدراسة أن الانتماء للوطن والولاء له، احتل القيم العليا في نسق القيم السياسية السائدة في المجتمع المصرى، وجاءت نسبتها ٤٦,٥%"[3]. وربما ارتفاع النسبة هنا يرجع إلى طبيعة ونوعية جهة إصدار هذه الكتب، مما يشير إلى ضرورة المراقبة والمراجعة على ما نشره القطاع الخاص.

كما سارت بعض مجلات الأطفال مع صحافة الأطفال على نفس الدرب، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أنها تسهم في "إغراق الطفل في الأحداث الخيالية، والتركيز على قيم التنافس، والفردية، وإفلات المجرمين، والخارجين عن القانون من العقاب والعدالة، وإبعاد الطفل عن قضايا بلاده، ومحاولة إشعاره بالدونية من خلال تمجيد الغرب، والسخرية من أمجاد الوطن، والتغاضى عن قيم الجماعية كالتعاون والمسئولية تجاه الآخرين، وإضعاف روح الانتماء نحو الوطن لدى الصغار، وتقوية الانتماء تجاه الغرب عامة وأمريكا خاصة، وغلبة الطابع الترفيهى، وإهمال النواحى الثقافية والتعليمية للأطفال وإغراقهم في

١- أحمد مختار مكى، **دراسة لبعض القيم الأخلاقية والسياسية فى قصص صحافة الأطفال المصرية**؛ ماجستير، كلية التربية بأسوان، جامعة أسيوط، ١٩٩١.

٢- أحمد محمد عيسى حسن، **تقويم قصص الأطفال فى مصر**؛ دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

٣- إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافى، **القيم السياسية المتضمنة فى كتب الأطفال، دراسة تحليل مضمون لكتب الاطفال الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات من ٨٣ - ١٩٨٦**؛ ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

الأوهام"[1]، كما تعمل - وهذا ما أكدته دراسة أخرى - على "إهمال المفاهيم المرتبطة بالقضايا الوطنية والقومية والأحداث السياسية الحيوية، والرموز الوطنية والقومية، والانتماء والولاء والسلام الاجتماعي، وعزلت الطفل عن بيئته ووطنه وقوميته، كما أسهمت مجلات الأطفال في إهمال تثقيف الطفل سياسيا، وعملت على تغريب الأطفال عن وطنهم، وجاء تناول مجلات الأطفال للقيم السياسية تناولا يعوزه القصد والهدف، والنسق القيمى المناسب للأطفال، فجاء غير متفق، مع المرحلة العمرية، والأحداث الوطنية، والقومية، والعالمية، كما تناولت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تناولا هينا، وافتقدت مفاهيما وقيما سياسية لها دورها في تربية الأبناء على الانتماء، والوعى بقضايا المجتمع، وعلى الرغم من ذلك اعتلى الانتماء قمة الهرم القيمى"[2]، ولعل في هذا ما يشير إلى ما رسخ في وجدان الشعب المصري من حب الوطن، ويؤكد على أهمية تنمية الانتماء كمفهوم أساس يكمن وراء الإنجاز والتنمية والتطور، وكذلك ضرورة المراقبة والمراجعة على ما ينشره القطاع الخاص من قصص ومجلات، وخاصة الموجهة للأطفال والشباب.

رابعا: النظام التعليمي والانتماء:

لعله من المفيد بداية أن تشير الدراسة الراهنة إلى ماهية مرحلة التعليم الأساسي وأهدافها، ثم تتطرق إلى النظام التعليمي بمكوناته المختلفة، للوقوف على واقعه مع الانتماء، كما رصده عدد من الدراسات والبحوث السابقة في هذا الصدد.

(١) التعليم الأساسى وأهدافه:

ويحمل مصطلح التعليم الأساسى معنيين في آن واحد، "يتمثل المعنى الأول في أنه تعليم أساسي للمراحل التعليمية التى تليه في النظام التعليمى، ويتمثل المعنى الثانى في أنه

١- نهاد رشدى البحيرى، مجلات الأطفال المترجمة فى مصر، والتبعية الإعلامية، دراسة تحليلية لمجلتى تان تان، وميكى عن الفترة من ٧١ - ١٩٧٩؛ دكتوراه، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤، ص ص ٣٠٢ - ٢٠٥.

٢- حسن شحاته، فيوليت فؤاد، المفاهيم والقيم السياسية المتضمنة فى مجلات الأطفال فى مصر، دراسة تحليلية نقدية، المؤتمر السنوى للطفل المصرى ١٠ - ١٩٩٣/٤/١٣؛ مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص ص ٦٢٠-٦٢١.

تعليم لإشباع الحاجات الإنسانية، التى يستهدف التعليم إشباعها. وأن كان هناك إجماعا بين كثير من دول العالم يتمثل في استخدام التعليم الأساسى كمصطلح يشير إلى نوع التعليم المرتبط بقاعدة النظام التعليمى، ومداها كسبيل لإصلاح هذه القاعدة، انطلاقا من حقيقة مؤداها: أن النظام التعليمى الجيد يؤسس على قاعدة جيدة البنيان، لذلك سعت دول العالم إلى بناء قاعدة قوية للنظام التعليمى تستوعب جميع الأطفال الذين يبلغون سن المدرسة، وتقدم لهم تعليما جيدا، إذ أن هذه القاعدة بالنسبة للمتعلم، مرحلة الإمداد بالأساسيات التى يمكن أن ينطلق منها إلى مرحلة تعليمية أعلى وأعمق، كما أن هذه القاعدة تمثل الحد الأدنى من السنوات التى يجب أن يقضيها الناشئ في التعليم إجباريا قبل خروجه لمعترك الحياة، ومن ثم لم يكن غريبا أن يبرز توجيه عالمى خلال النصف الثانى من هذا القرن ينادى بالتعويل على التعليم الأساسى، وإتخاذه وسيلة لإصلاح قاعدة النظام التعليمى من خلال الجمع بين الثقافة النظرية والثقافة التطبيقية في تكامل عضوى، يمكن التلاميذ – الذين لاتمكنهم قدراتهم واستعداداتهم – من مواصلة التعليم إلى الالتحاق بميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات التى تتوفر في البيئة"[1].

كما يشير مصطلح التعليم الأساسى إلى أساسيات التربية، كما يؤكد على "المعرفة الحرفية بالقراءة والكتابة، في كل من: اللغة، الرياضيات، العلوم الطبيعية، التاريخ، العلوم الاجتماعية"[2].

أما عن **أهداف مرحلة التعليم الأساسى:**

فقد حسم التعليم الأساسى على مدار ٨ سنوات من سن ٦ – ١٤ سنة محتواه ومضمونه، قضية العلاقة بين التعليم والعمل المنتج والارتباط بالبيئة، إذ يهئ التلاميذ للمشاركة في التنمية، وذلك من خلال الممارسات والتدريبات العملية، والمهنية التى يتضمنها محتوى التعليم الأساسى، على مدى أربع سنوات بدءا من الصف الخامس حتى الصف الثامن، وذلك في مجالات رئيسة أربعة، تتدرج في مستوياتها وتتنوع بتنوع البيئة.

١- شاكر محمد فتحى أحمد، مفهوم وصيغ التعليم الأساسى، دراسة تحليلية مقارنة، فى: شكرى عباس، سعيد جميل سليمان، المرجع السابق، ص ٦٠.

2- Shafriz, Jay M., et.al., **The Facts on File Dictionary of Education;** New York, Oxford, Facts on File, 1988, P. 54.

كما تضمنت **السياسة التعليمية الجديدة** عدة اتجاهات بدأ العمل بها ١٩٨٠/١٩٨١منها:

- أن يعمل التعليم الأساسى على ترسيخ الديمقراطية، وتكوين الشخصية الديمقراطية التى تعى الصالح العام وتكرس نفسها لخدمته، وتفكر تفكيرا علميا في القضايا الاجتماعية، وتعرف معنى الأخذ والعطاء، وتحترم رأى الأغلبية، وتحرص على التعاون مع الآخرين، وتقدر على المشاركة في اتخاذ القرارات، وتمارس الأساليب الديمقراطية في تصحيح المسار.
- أن تتضمن تحقيق ارتباط وثيق بين العمل المنتج والبيئة، بحيث يراعى ذلك في صياغة المناهج والمحتوى، وإعادة تنظيم المدارس، وإعداد المعلمين، وتدريبهم، وتقويم التلاميذ.

كذلك نص القانون المنظم للتعليم قبل الجامعى في مادته (١٧) على تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسى لتحقيق التالى:

- التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة.
- توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنميتها.
- تحقيق التكامل بين النواحى النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التى يعيشون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة، والنواحى التطبيقية على أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعى والاقتصادى بها، من المصادر الرئيسة للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة.

وحددت المادة (١٦) من القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ أهداف التعليم الأساسى على النحو التالى:

يهدف التعليم الأساسى إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية، التى تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن

يواصل تعليمه في مرحلة أعلى، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف من أجل إعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا في بيئته ومجتمعه[1].

كما أكد وزير التربية والتعليم عام ١٩٨١ أن هدف التعليم الأساسى "هو إجراء تغير جذرى في فلسفة تلك المرحلة، تغيرا يواكب بكل الصراحة والحسم العلاقة بين: التعليم والعمل المنتج، والبيئة، والنشاط البيئى، ويؤدى إلى وجود تعليم أساسى للمواطنة، تعليم يجمع بين المقومات الأساسية والروحية والسلوكية والأخلاقية، وبين المعرفة والمنهج العلمى في التفكير، وبين العلم والتطبيق، والتربية المهنية والتربية البيئية "[2].

وهكذا تمثل الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (المرحلة الإعدادية) الحد الأدنى الضرورى من التعليم، الذى يعد الفرد للمواطنه الواعية المنتجة، وتمده بقدر كاف من المعارف والمهارات والقيم والخبرات الفنية البسيطة التى تساعده على مواجهة متطلبات الحياة، إذا اضطر للعمل دون إكمال دراسته، وأيضا تساعده على إكمال دراسته في المراحل التعليمية التالية، إذا أراد أن يكمل تعليمه في مراحل أعلى.

(٢) واقع النظام التعليمى - مرحلة التعليم الأساسي - والانتماء:

لكى يتحدد واقع النظام التعليمى، فلابد من البحث في واقع النظام التعليمى* بما يحوى من: (المقررات الدراسية، طريقة التدريس، أسلوب المعلم، المناخ المدرسى)، للوقوف على مدى اهتمامه بالانتماء، وتنميته لدى التلاميذ كمواطنين، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منذ السبعينيات عقب سياسة الانفتاح، كما رصده عدد من الدراسات والبحوث السابقة.

١- شكرى عباس حلمى وآخرون، مرجع سابق، ص ص١٤٣، ص١٤٦، ص١٦٦. وللمزيد حول التعليم الأساسى انظر:

- منصور حسين يوسف خليل، **التعليم الأساسى، مفاهيمه، مبادئه، تطبيقاته**؛ القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٨، ص ٥، ص ص ٢٤-٢٥.

- عبد الراضى إبراهيم محمد، **تطوير التعليم الابتدائى فى مصر بين النظرية والتطبيق**؛ الرسالة الدولية للإعلان والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٠٦-١١٢.

٢- عوض توفيق عوض، مرجع سابق، ص ٣٤.

* هذا الواقع يتمثل فى نتائج الدراسات والبحوث التى تمت فى النظام التعليمى بكل عناصره، كما يشير التوثيق التالى:

النظام التعليمي:

اثبتت العديد من الدراسات أن النظام التعليمي في مصر يعانى خللا وقصورا واضحا، غير أن هذا لا ينفى وجود بعض الإيجابيات، إذ "يعكس ويبرر توجهات ومواقف ورؤى النظام السياسي"[١]، "ويسعى إلى تدعيم سياسة الانفتاح بطريقة سافرة حينا، ومقنعة أخرى"[٢]، "وللنظام التعليمي دور هام في تشكيل وعى التلاميذ عامة، وتجاه الحكومة والدولة والسلطة خاصة"[٣]. "وأن محتوى المقررات الدراسية وأهدافها تتأثر بالاتجاهات السائدة"[٤]. "كما للنظام التعليمي أيضا دور بالغ الأهمية بصفته أهم وسائط التنشئه السياسية، حيث دور المدرسة في بث الهوية القومية للأطفال نظريا وتطبيقيا"[٥]، كما اثبتت إحدى الدراسات "وجود تدرج تصاعدي للمناهج من الصف الأول الابتدائى حتى الصف الثالث الإعدادى في تقديم الهوية والتوجه القومى، وأن للأنشطة المدرسية دورها في تحقيق مبدأ (التعاون - التكامل - التكافل الاجتماعى)، كذلك فإن لممارسات السلطة في المجتمع المصرى انعكاساتها على السلطة المدرسية، فتميزت اتجاهات الطلاب نحو المشكلات السياسية بالسلبية وعدم الاهتمام بالقضايا السياسية "[٦]، "وإذا ذكر دور الشعب إزاء قضية ما، فإنما يذكر التعميم وبطريقة عشوائية، دون تفاصيل لدور الطبقة أو الفئة أو

١- إيمان نور الدين محمود الشامى: **دور المدرسة فى التنشئة السياسية، دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة**؛ ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٣٧.

٢- عبد الباسط عبد المعطى، التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى، دراسة استطلاعية فى مضمون بعض المقررات الدراسية، القاهرة، **المؤتمر الدولى الثامن للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية**؛ من ٢٧-٣١ مارس ١٩٨٣، ص٣٩٥، ص٣٩٦.

٣- هبة أحمد عبداللطيف، **منهج مقترح فى التربية السياسية بمرحلة التعليم الأساسى**؛ دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص٢٢٥.

٤- على جودة محمد عبدالهادى، **دراسة تحليلية لمحتوى كتب المواد الاجتماعية فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى**؛ ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٨٩، ص ١٤٦.

٥- إسماعيل عبدالفتاح عبد الكافى، **التعليم وبث الهوية القومية فى مصر**؛ دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ص٣٦٥-٣٦٨.

٦- نسرين إبراهيم البغدادى، **التعليم والتنشئة السياسية فى مصر**؛ ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص ٨٨.

الجماعة صاحبة الدور البارز في الأحداث، مما يقلل من دور الجماهير"[1]، "كما أن تنوع التعليم في المرحلة الإبتدائية، يحول دون تقارب جيل الصغار وتفاعلهم في إطار ثقافة مشتركة بينهم، وبالتالى يحول دون تشكيل أسا س قوى للانتماء، وأن المدارس التابعة لهيئات أجنبية تعمل على إضعاف الشعور بالانتماء للوطن، وتمجد الدولة الأجنبية التابعة لها، في حين تتجاهل الأنشطة البسيطة التى ترتبط بالوطن، مثل تحية العلم، النشيد الوطنى"[2]، "وإن كانت المدارس الخاصة توفر لأبنائها نشاطا فعالا في عملية التنشئة السياسية لم يكن متوفرا في المدارس الحكومية "[3].

وفيما يلى إشارة إلى بعض مكونات النظام التعليمى في علاقتها بالانتماء:

(أ) محتوى المقررات الدراسية:

توصلت نتائج إحدى الدراسات - التى اعتمدت على تحليل مضمون بعض المقررات الدراسية، وخاصة الدراسات الاجتماعية، والنصوص- إلى أن "ضعف الانتماء نتيجة طبيعية في ضوء الاغتراب الذى يحققه المناخ المدرسى، والمقررات الدراسية التى تغذى ثقافة السمع والطاعة، والخضوع، والإذعان لكافة رموز السلطة، وتقيم حاجزا بين التلاميذ وإدراكهم لواقعهم كما هو، وتفسيره تفسيرا حقيقيا، ثم تسهم في تزييف وعى التلاميذ وتهميش دورهم في العملية التربوية وفى المدارس الحكومية خاصة، عكس المدارس الخاصة "[4]. كذلك اثبتت إحدى الدراسات "إخفاق منهج الدراسات الاجتماعية في تحقيق الأهداف التى وضع من أجلها، وذلك من خلال بحثها في مدى إسهام الدراسات الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساسى في تحقيق الانتماء لدى تلاميذ الحلقة الثانية، ومن

١- نجفة قطب السيد الجزار، دراسة تحليلية لمناهج التاريخ فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى فى ضوء فكرة الشعوب فى حركة التاريخ؛ ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ١٩٨٥.

٢- نجدة إبراهيم على سليمان، التنشئة السياسية فى المدارس المختلفة بالتعليم الأساسى فى محافظة القاهرة، بين النظرية والتطبيق؛ ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٢٥.

٣- حنان مصطفى كفافى، التنشئة السياسية لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية؛ ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٤- إيمان نورالدين محمود، مرجع سابق.

خلال تحليل المضمون لمنهج الصفوف الثلاثة، أفادت الدراسة بوجود انخفاض عام في تناول الدراسات الاجتماعية لمفهوم الانتماء، فكان الانخفاض واضحا في تناول: (الهوية، والولاء)، الذى كان التركيز فيه من خلال الأحداث السياسية، كما أن (المسئولية) لم تتسم بالشمولية في المقررات الدراسية، كما ورد مفهوم (الوطنية) بنسب ضئيلة جدا، مما يؤكد عدم تحقيق منهج الدراسات الاجتماعية لأهدافه التى وضعتها الوزارة، أيضا عدم اهتمام المعلمين بتوضيح هذه المفاهيم التى وردت في شكل رموز، وإيماءات تحتاج لتفسير وإيضاح"[1]، "كما تعكس المقررات الدراسية، اتجاها سائدا يواكب الأيديولوجية الرسمية، والخطاب السياسى، ودور الحاكم الفرد، وأن وجود الطبقات المسيطرة ضرورة، والتوجه نحو سياسة الانفتاح ضرورة، وتؤكد على قيمة المال، كما دعمت فكرة أن المبادرة تأخذ الشكل الفردى، والهجرة أمر طبيعى نتيجة معاناة الجماهير وتدنى كفاءة الخدمات، ووجود خلل في الفرص الاجتماعية لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير، نتيجة خلل توزيع السلطة والثروة، وتدعيم الحل الفردى للمشكلات وتكريسه كتيار سلوكى فردى"[2] وهى في مجموعها ممارسات تنال من الانتماء وتضعفه وتزيد من الاغتراب.

كذلك سعت المقررات الدراسية "لتمجيد دور الفرد مقابل التهوين من دور الجماعة، وتركز على أن الحاكم هو البطل، والمنقذ، ودور الجماعة إنما هو خلف البطل، مما يقلل من تأصيل روح الجماعة والإيمان بأهمية العمل الجماهيرى"[3]، "ولم تعكس المقررات الدراسية معظم الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية المعاصرة لكل فترة تاريخية"[4]، "مما يفصل بين المواطن، وتاريخ مشكلات وقضايا

١- عادل لطيف محمد رحيمة، دور الدراسات الاجتماعية فى تحقيق الانتماء لدى التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسى، **مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية**؛ ع ٥٢، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٥، ص ص ١٤٥ - ١٧٥.

٢- عبد الباسط عبد المعطى، التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٣٨٥-٣٩١.

٣- كمال محمود المنوفى، التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت، تحليل مضمون للمقررات الدراسية، **القاهرة، مجلة السياسة الدولية**؛ ع ٩١، يناير ١٩٨٨، ص ص ٣٨-٣٥.

٤- على جودة محمد عبد الهادى، مرجع سابق، ص١٤٦.

وطنه، فلايهتم بها ولايتفاعل معها، ويظل مغتربا في وطنه، لا منتميا، خاصة إذا كانت المقررات الدراسية تسهم بدور ضئيل في عملية التنشئة السياسية، ولا تتضمن موضوعات تحث على المشاركة السياسية، ولاتساعد على توضيح النظام السياسى، بل وتغرس في نفوس التلاميذ مشاعر الاغتراب عن وطنهم، من خلال تناولها لموضوعات تشجع على الهجرة خارج البلاد "[1]، كما جمدت المناهج الدراسية – على نحو ما ذهبت إليه إحدى الدراسات – "قدرة التلاميذ على المساهمة في التشكيل السياسى للتلاميذ من خلال بث الوعى السياسى وتشجيع المشاركة السياسية، وبث هوية واحدة تمنع التشتت والصراعات الفكرية، وتحقيق التجانس القومى"[2]، كما كشفت إحدى الدراسات أيضا "أن المناهج والمقررات تعمل على تدنى نسبة الأفكار التى تتعلق بدور الشعب، وخاصة في منهج التاريخ، وتقل هذه الأفكار كلما ارتقى الصف الدراسى، حتى أنها بلغت في الصف السابع نسبة ٥٥,٥%، وتناقصت في الصف الثامن إلى ٥٣,٣%، وتناقصت أكثر في الصف التاسع فكانت ٢٨,٨%، أى أنه كلما زاد العمر، ونضج الفكر، حرم التلاميذ من الاستفادة من الأفكار التى تؤكد أهمية دور جماهير الشعب، حتى تحقق سياسة الانفتاح بأبعادها المختلفة أهدافها، وتسود قيمها التى تمجد دور الفرد والفردية، وتطمس دور الجماهير والجماعية في الإنجاز والبطولات"[3].

كذلك – وكما توصلت إحدى الدراسات – "لم تنتظم بعض المقررات الدراسية (وخاصة المواد الاجتماعية) حول محاور تضم قضايا المجتمع، ولم يتدرج المقرر في عرض المشكلات بدءا من بيئة التلميذ المحلية، وانتهاء بمشكلات المجتمع المصرى ككل، ولم يبرز آثار هذه المشكلات على حياة التلاميذ في بيئاتهم المختلفة، وواجبهم نحوها، ويعتبر تراجع أداءات المعلم، وخاصة بالنسبة لقضايا ومشكلات المجتمع، نتيجة لعدم اهتمام أهداف محتوى المقررات بالجوانب التى تعكس هذه الأداءات"[4].

١- حنان مصطفى كفافى، مرجع سابق.

٢- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

٣- تحفة قطب السيد الجزار، مرجع سابق.

٤- جهاد محمود فتحى، تقويم مناهج المواد الاجتماعية للصف السادس من التعليم الأساسى فى ضوء وظيفتها الاجتماعية؛ ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

(ب) طريقة التدريس:

إن تناول المقرر وتدريسه بطريقة مفتتة جزئيا يسبب عزل أبعاد المجتمع بعضها عن بعض، فتضعف بذلك الصورة الكلية، التي يمكن أن تساعد في إثراء وعى التلاميذ للواقع الاجتماعى، وفي هذا الصدد اثبتت إحدى الدراسات "أن تدريس المقرر بطريقة مفتتة تحول دون إدراك التلاميذ للواقع كما هو، وبالتالي تفسير تناقضات هذا الواقع تفسيرا مفتتا، ومن ثم يسهم في محاولة تزييف الوعى لدى التلاميذ، وبذلك تعمل طريقة التدريس على اغتراب التلاميذ"[1] "كما أدى عدم وجود ارتباطات بين الأهداف الموضوعة، ومحتوى المقرر الدراسى – في ضوء ما كشفت عنه إحدى الدراسات –وخاصة مقرر التاريخ، إلى آثار سيئة، حيث تشويش وعى التلاميذ، وعدم وضوح الرؤية أمامهم، وعدم الاستفادة من الخبرات التاريخية التى مر بها المجتمع، سواء كانت فخرا أم عظة، كما لم تتنوع الأهداف الموجودة بتنوع الصفوف الدراسية، وفى هذا تجاهل لنمو التلاميذ عمريا، وعقليا، ونفسيا، ومهاريا ومعرفيا"[2].

إن القصور في محتوى المناهج، وطريقة التدريس، وأسلوب التقويم القائم على الحفظ والاستظهار، من وراء صعوبة إستيعاب التلاميذ (للمفهوم) أو تطبيقه، أو إدراك العلاقة بينه وبين غيره من المفاهيم، وفي هذا توصلت إحدى الدراسات إلى أن "حوالي ٥٠% من أفراد عينه الدراسة لم يستطيعوا فهم (المفهوم) أو تطبيقه، نتيجة للقصور في محتوى وأهداف المنهج، وطريقة التدريس وأسلوب التقويم"[3].

(جـ) أسلوب وأداء المعلم في الفصل:

توصلت إحدى الدراسات إلى "وجود انخفاض في أداء المعلم فيما يخص الاهتمام بالوظيفة الاجتماعية للمادة أثناء تدريسها بالفصل، وجاءت أداءات المعلمين في مراتب متأخرة، منها الأداء الخاص بالاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية، والأداء الخاص

١- عبد الباسط عبد المعطى، التعليم وتزييف الوعى الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٣٩٤-٣٩٦..

٢- على جودة محمد عبد الهادى، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٣- سعيد عبده نافع، تقويم تحصيل التلاميذ فى المرحلة الابتدائية للمفاهيم التاريخية؛ ماجستير، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٨.

بإكساب التلاميذ قيم الديمقراطية، والأداء الخاص بتعليم التلاميذ الدور الاجتماعى، وكلها أداءات ذات مغزى اجتماعى تسهم في إيجابية التفاعل الاجتماعى، والتدنى في مستواها يعوق نمو التفاعل وإيجابيته، وبالتالى يضعف الروابط الانتمائية لدى التلاميذ كمواطنين"[1].

ويتوقف دور المعلم في إبراز الأفكار الأساسية للموضوع، على طبيعة المحتوى، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أنه "كلما زادت الأفكار، زادت قدرة المعلم على إظهار واجادة هذا الدور أثناء تدريسه"[2]، وإن كان في هذا ضمنا إشارة إلى عدم مرونة المعلم وإبداعه في طريقة تدريسه، بتجاهله للأفكار، أو عدم وضوحها وعدم كفايتها، هذا إلى جانب ضعف ثقافة المعلم.

كما توصلت إحدى الدراسات إلى أن ضعف مستوى إعداد المعلم أدى إلى عدم تقديمه إشارات أو توجهات تدعم محتوى المقرر الدراسى، وأرجعت ذلك إلى "ضعف ثقافة المعلم العامة، وذلك نتيجة لاهتماماته المادية التى طغت على غيرها من الاهتمامات، إلى جانب عدم توفير الوسائل المتاحة لتسهم في تنمية ثقافة المعلم بأساليب ميسرة له مثل: المكتبات، حيث الكتب المتخصصة خاصة مع ارتفاع سعر الكتاب، والندوات، والمؤتمرات الموجهة لهذا الغرض"[3].

(د) المناخ المدرسى:

باعتبار المدرسة وحدة اجتماعية تربوية لها ملامحها المتفردة والمميزة التى تميزها عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية التربوية، " فإنها ينبغى أن تلتزم بتنظيم معيارى محدد، يحقق لها مهمتها في يسر ونجاح داخليا وخارجيا، ويساعدها على إنجاز أهدافها

١- جهاد محمود فتحى، مرجع سابق.

٢- نجفة قطب السيد الجزار، مرجع سابق.

٣- أمينة عثمان، دراسة تجريبية لمدى فاعلية برامج المدرسة، ومناهج المواد الاجتماعية فى تحقيق الاتساق لعناصر الهوية الثقافية للطفل المصرى، المؤتمر السنوى السادس للطفل المصرى ١٠ - ١٣/٤/١٩٩٣؛ مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص ٦٥٢.

التى ترتكز على القيم كمعايير لتوجيه وإنجاز العمل بها"[1]. وبالتالى تصبح مهمة المناخ المدرسى أساسية وضرورية في تشكيل عقول التلاميذ ووعيهم وشخصياتهم، إلا أنه نتيجة لتحليل محتوى بعض المقررات الدراسية وفى ضوء مستوى وأداء المعلم، أشارت إحدى الدراسات إلى "أن المناخ المدرسى في مصر يهئ عقول التلاميذ ونفسيتهم إلى التسليم بدور الفرد وتمجيده، والتهوين من دور الجماعة، ورغم أهمية النشاط المدرسى الذى من خلاله يكتسب التلاميذ القيم التربوية المنشودة. إلا أن معظم المدارس الحكومية لانشاط فيها، وأصبح إهمال النشاط المدرسى سمة واضحة، كما غاب إكساب التلاميذ المهارات عامة والتنشئة السياسية خاصة، وغابت الديمقراطية كقيمة وأسلوب يتم التعامل به داخل المدرسة، بل صارت السلطة المدرسية انعكاسا لسلطة المجتمع، وضعف إدراك التلاميذ للمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسى، وخاصة في معلوماتهم عن الشخصيات السياسية العامة والمحلية، والأحداث السياسية الجارية، والأحزاب السياسية"[2].

وفى هذا السياق أشارت إحدى الدراسات إلى "أن ١٥% من التلاميذ (عينة بحثها) يشعرون بالاغتراب السياسى، وعدم الانتماء للوطن، نتيجة لأسباب اقتصادية، وسيادة الثقافة الغربية على حساب الثقافة المصرية"[3].

ورغم التسليم بأهمية الأنشطة المدرسية وما تتيحه من فرص للتفاعل والارتباط، وإكساب القيم والمفاهيم، "إلا أنه - كما توصلت إحدى الدراسات - بغياب الأنشطة المدرسية، غاب تدعيم الممارسات والسلوكيات التى ترتبط بالتربية السياسية مثل الحكم الذاتى"[4].

1- Dahlke. Otto H., **Values in Culture and Calssroom, A Study in the Sociology of the School**, New York, Harpar & Brothers Puplisher, 1985, P.9.

٢- إيمان نور الدين الشامى، مرجع سابق.

٣- نجدة إبراهيم على سليمان، مرجع سابق، ص ص ٣١٩-٣٢٠.

٤- هبة أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

مما سبق يتضح مدى تأثير النظام المدرسى في تشكيل وعى التلاميذ وإكسابهم القيم عامة، والانتماء خاصة، فالمقررات الدراسية، وما تحتويه من معارف ومهارات وقيم، هى الأساس الذى يمكن المعلم بأسلوبه وارتفاع مستوى أدائه، من إيجابية تفاعله مع تلاميذه، من خلال مفردات المقرر، إذا كان المقرر أمينا في ذكر الأفكار وتعددها، كما أن للسلطة المدرسية ونوعيتها، وأنماط العلاقات السائدة داخل المدرسة، دورا هاما في تنشئة التلميذ اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، وأن النظام التعليمى من خلال المقررات الدراسية، يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسى القائم، ويتضمن المنهج الحقائق المعرفية المتصلة اتصالا وثيقيا بالأيديولوجية السائدة. وفى ظل النظام السياسي "تصبح الأهداف العملية للمقررات الدراسية "عاملا مساعدا على استمرار الأوضاع القائمة والمحافظة على النظام القائم"[1] سواء كان هذا النظام طبقا لأيديولوجيته من خلال المقررات الدراسية، يسعى لإكساب قيم ما، أو يحول دون إكسابها، أو يعمل على إضعافها – منها على سبيل المثال قيمة الانتماء – والعديد من القيم التى لها دورها في نمو المجتمع وتقدمه، وفي هذا الصدد استهدفت إحدى الدراسات البحث في مدى العلاقة بين الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الإنجاز، والحاجة إلى المسئولية الاجتماعية، واستخدمت لذلك عدة مقاييس: أحدها للانتماء وآخر للمسئولية الاجتماعية، وثالث للإنجاز الاجتماعى، وأسفر تطبيقها عن "وجود ارتباط موجب بين كل من الانتماء، والمسئولية الاجتماعية، وكذلك وجود ارتباط بين الإنجاز والمسئولية الاجتماعية، مما يؤكد أن الانتماء قيمة جوهرية تحث على المسئولية وتدفع الفرد إلى الإنجاز"[2]، واتفقت معها في نفس النتائج دراسة أخرى استهدفت البحث في علاقة الانتماء بالقيم السائدة، والكشف عن القيم السلبية التى تضر بسلامة التقدم والتماسك الاجتماعى، والتى تضعف من الانتماء الإنسانى والقومى، ومن خلال تطبيق مقياس للانتماء، وآخر للقيم، إلى جانب المقابلة، أسفرت النتائج عن أن "الانتماء للمجتمع

١- كمال محمود المنوفى، التنشئة السياسية فى الفقه السياسى المعاصر، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، ع٤، جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص ص ٧٤ – ٧٧.

٢- مغاورى عبد الحميد عيسى مرزوق، الحاجة الى الانتماء، الحاجة إلى الإنجاز، علاقتهما بالمسئولية الاجتماعية، دكتوراه، كلية التربية، جامعة قناة السويس، ١٩٨٤، ص ١٣٨.

يمثل الأولوية في ترتيب متوسطات الانتماء، وأن القيم السياسية تأتى دائما في المؤخرة، وكذلك وجود علاقة ارتباطية بين الدرجات على مقياس القيم، والدرجات على مقياس الانتماء بجوانبه المتعددة، ولعل في هذه النتائج مايفيد أن الطلاب قد تعاملوا مع الانتماء للوطن بعيدا عن السلطة السياسية والحكومة، ومن هنا جاء التباين في ترتيب كل منهما على المقياس، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين مستوى تعليم الوالدين والانتماء"[1]، وهى في ذلك تختلف مع نتائج إحدى الدراسات التى اثبتت أن "الانتماء يرتفع بارتفاع مستوى تعليم الأسرة وزيادة الدخل"[2]، وربما يرد هذا الاختلاف إلى اختلاف بيئته ونوعية العينة، لدى كل منهما، وتوقيت التطبيق كفترة زمنية لها دلالتها في النتائج.

بناء على ما سبق يتضح أنه ولا يمكن فصل الحياة المدرسية عن الحياة المجتمعية، وأنه في مجتمع تلعب فيه السيطرة الرأسمالية دورا هاما - خاصة بعد السبعينيات - فإن لها دورا في تشكيل الوعى أو تزييفه، مستخدمة في ذلك المؤسسات التعليمية والإعلامية، باعتبارها أهم مصادر تشكيل وعى الجماهير.

فإن النظام التعليمى بمدارسه وجامعاته في المجتمع الرأسمالي، أداة لإيجاد التمايز بين العمل الذهنى والعمل العضلى، بما يمثله هذا التمايز من نموذج لإعادة إنتاج السيطرة الرأسمالية، فقد يقوم المنهج بحمل أيديولوجية الفئة المسيطرة في أشكال من ترتيب القيم الاجتماعية، ولايخلو المنهج المدرسى من التوجهات السياسية المباشرة لأصحاب السلطة السياسية لتبرير العلاقات الاجتماعية، وتخضع هذه التوجهات بالمنهج للتعديل، والتبديل، وفقا لتغير التوجهات السياسية الحكومية، وهكذا يتفاعل النظام التعليمى، مع نوع المعرفة المتضمنة في المنهج، ومع نوع القيم السائدة في عناصر المناخ التعليمى، مفرزة هيمنة أيديولوجية للفئة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على آليات عمل المؤسسة التعليمية، مؤكدة دورها كأداة أيديولوجية طبقية للدولة، قد يكون لها دور في إعادة إنتاج التمايز بين الفئات

١- هانم إبراهيم على إبراهيم الشيبى، **الانتماء والقيم، دراسة مقارنة بين مجموعة من المراهقين في مجتمعات مختلفة**، ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨. ص ١٤٢.

٢- محمد نوح عبد الحى، مرجع سابق.

أو تزييف الوعى الاجتماعى[1]. وفى هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات إلى "وجود العديد من القيم التى تؤكد وجود الفئات المسيطرة من خلال العديد من الجمل التى تعطل ظهور التمردات والصراعات الطبقية، وقيم أخرى تدعو للسلام والوفاق والمساواة، مما يؤكد سيطرة الفئة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا على التعليم ومحتواه، وفرض أيديولوجيتها على بقية الفئات، واستخدام النظام التعليمى كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى، لتشكيل وعى التلاميذ وفقا للأيديولوجية السائدة، كما دعمت سياسة الانفتاح مواقع قوى داخلية، وهى في الوقت نفسه تدعيم لمصالح قوى خارجية، فأكدت على تدعيم الاستثمار، ورأس المال، والهجرة، والاستهلاك والرفاهية"[2].

وهكذا أفادت نتائج الدراسات والبحوث، بوجود خلل خطير وقصور في النظام التعليمى المصرى – مرحلة التعليم الأساسي – مما قد يكون له أثره على وعي التلاميذ – باعتباره أهم وسائل التربية المباشرة – وانعكاس ذلك على الانتماء لدى جيل التلاميذ، وأنه يعكس ويبرر توجهات ومواقف ورؤية النظام القائم، وينشئ التلاميذ على ثقافة السمع والطاعة والخضوع والإذعان لرموز السلطة، ويربى التلاميذ على السلبية والانسحابية، ويسهم في اغترابهم عن مجتمعهم، ويعمل جاهدا على بث قيم الانفتاح لدى التلاميذ من سلبية، وفردية، تمجيد الغرب، والتهوين من دور وأهمية الجماعة في حياة الفرد، كما تسهم المقررات الدراسية بدور هامشى في عملية التنشئة السياسية، ولاتحث على المشاركة السياسية، مما يضعف فهم وإدراك التلاميذ للمفاهيم السياسية، وكذلك غياب مضامين التنشئة السياسية، كما تحث على دوام الوقوف بجانب السلطة، وتخلط بين الحكومة والدولة، وتأثر محتواها بالاتجاهات السياسية السائدة، كما أن قلة الأفكار الأساسية بالمقررات تحول دون جودة تناول المعلم لها بالشرح والتوضيح في قاعة الدرس.

١- محمد فرج، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ - ١٥٢.

٢- سهام نعيم أحمد، **المناهج الدراسية كأسلوب للضبط الاجتماعي**؛ ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٤، ص ص ٣٦٤-٣٦٥.

كذلك أكدت نتائج الدراسات السابقة على أن المدارس التابعة لهيئات أجنبية تعمل على إضعاف الانتماء للوطن، وتقوى الولاء للدول الأجنبية التابعة لها المدرسة، ويتضح ذلك في بعض الممارسات والأنشطة منها على سبيل المثال تجاهل تحية العلم، والنشيد الوطنى، ناهيك عن محتوى المنهج وكيفية تناوله.

كما أن تنوع التعليم بين الحكومى والخاص بأنواعه، والتفاوت الكبير بينهما، يباعد بين جيل الصغار ويزيد من اتساع الهوة بينهم كأبناء جيل واحد داخل الوطن، ويدعم التمايز بصورة كبيرة، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى آثار سلبية على المجتمع، ولدى أبناء الجيل الواحد. وبالرغم من أن الأنشطة المدرسية لها دورها في تدعيم ممارسة السلوكيات المؤكدة للانتماء من حوار ونقاش وديمقراطية، ومسئولية، وعدالة، وحرية... إلخ، إلا أنها تفتقد في أغلب المدارس، خاصة الحكومية.

كما أن ضعف مستوى إعداد المعلم، وتدنى أدائه، أدى إلى تجاهل المعلم للإرشادات والتوجهات التى من شأنها تدعيم ما جاء بمحتوى المقرر المدرسى شرحا وتوضيحا، هذا في حال إذا ما كان المقرر الدراسى قد تضمنها بالفعل.

كذلك اثبتت نتائج الدراسات والبحوث العلمية وجود خلل وظيفى في دور وسائل الإعلام حيث تجاهلت دورها في تدعيم الثقافة الوطنية عامة، والسياسية خاصة، وتنمية الوعى الحقيقى لدى المواطنين وتقوية الانتماء للوطن، وكما سعت إلى تشجيع التمايز، سعت إلى تزييف هذا الوعى لدى الجماهير، وخاصة من خلال وسائل الاتصال الجمعى، مما قد يسهم مباشرة في ضعف الانتماء، ولما كانت الفئة المسيطرة اقتصاديا، هى الفئة المسيطرة فكريا، فهى تسعى جاهدة لغرس القيم التى تتفق مع مصالحها، فتروج لقيم: الانفتاح والسلبية، ورأس المال، والاستثمار، والاستهلاك، من خلال أجهزة الإعلام، وخاصة التلفاز، الذى يعرض برامج ومواد إعلامية تتضمن قيما في معظمها سلبية، ومادية للتسلية والترفيه، أكثر من القيم الإيجابية، وتمثل قيم الانتماء مكانة متدنية، وسط البرامج الإذاعية. كما غلب على قصص وصحافة الأطفال الطابع الترفيهى، وأهملت إلى حد كبير النواحى الثقافية والتعليمية للأطفال، وركزت على قيم الفردية والتنافس، وإغراق الطفل في الوهم والخيال وإشعاره بالدونية، وتمجيد الغرب على حساب أمجاد وطنه،

وتدنّت قيم الانتماء ضمن محتواها، وابتعدت عن تناول المشـــاركة السياســية، كمحاولــة لتثقيف الطفل سياسياً، بل ساهمت في تغريب الأطفال عن وطنهم، وتناولت قيم: العدالـــة، والحرية، والديمقراطية بصورة هينة، بينما ارتفعت بقيم: السلبية، الأنانية والانسحابية، ممـا قد يسهم في وجود المواطن اللامنتمى، بل والمغترب عن وطنه.

جملة القول فإن العرض السابق – والذى اعتمد على بعض الأدبيات ونتائج الدراسـات السابقة – يلقى الضوء على الواقع ويؤكد وجود خلل، وقصور كـــامن فـــي الممارســات التربوية للمجتمع المصرى، وقد اتضح ذلك من خلال تحليـــل بعـــض مكونـــات النظـــام التعليمى بأدائه وعناصره، كتربية مباشرة ومقصودة، وبعض جوانب الإعـــلام، كوســيط تربوى خطير، له عظيم الأثر في تشكيل الوعي وتنشئة المواطنين.

خامساً: ملامح الانتماء في المجتمع المصري المعاصر:

تحاول الدراسة الراهنة فيما يلى رصد وتحليل بعض المظاهر التى دبت فـــى أوصـــال المجتمع المصرى، على أثر سير مصر على درب الانفتاح الاقتصادى والتى مـــن شـــأنها يمكن أن تسهم جميعاً – بدرجة أو بأخرى – فى إضعاف الانتماء للمجتمع:

– خلل بعض المعايير والقواعد التى تضبط سلوك الأفراد: لكـــى يحتفـــظ المجتمـــع بكيانه، وسلطانه، وقدرته على ضبط سلوك أفراده، لابـــد وأن يغـــرس فيـــهم الإحســـاس بالارتباط الدائم بمجتمعهم، وتعلقهم بوحدتهم الجماعية والشعور الدائم بحاجتهم إلى تدعيـــم هذه الوحدة والزود عنها، ويرى "دور كايم" أن العقل الجمعى يلجأ لوسائله الخاصة، لكـــى يؤثر فى أفراده، ويحقق هذه الوحدة الجماعية فى الارتباط بالمجتمع، عن طريق مجموعـــة من القيم تأخذ شكل أوامر ضابطة لتصرفاتهم، وعلى هذا الأساس فإن حريـــة الفـــرد فـــى مجتمعه، وحرية الجماعات والهيئات المحددة بالنســـبة للمجتمـــع العـــام، حريـــة نســـبية، وتصرفات الأفراد والفئات فى أى مجال تسيطر عليها قيود اجتماعية ضابطة، تتمثل فـــى: السنن الاجتماعية، والقوالب الفكرية، والقيم الخلقية والنظم التربوية، والعادات، والعـــرف، والتقاليد المهنية، والطائفية، وآداب السلوك العام، وبذلك يصبح السلوك الإنسانى مرتبطـــاً بالنظم التى تحدد علاقات أفراد الجماعة بشكل معين يضمن تحقيق الاستقرار فى حياتـــهم

الاجتماعية، أو على الأقل يكفل للمنظمات الاجتماعية القيام بنشاطها وفاعليتها في نطاق التنظيم أو النسق الاجتماعي العام[١].

- **ضعف العلاقة بين البناء الثقافي والبناء الاجتماعي:** أي ضعف العلاقة بين الأهداف الثقافية ووسائل تحقيقها ويتضح ذلك عندما يتطلب البناء الثقافي من السلوك والاتجاهات متطلبات يعوقها البناء الاجتماعي، فتحدث ضغوط تعمل على انهيار المعايير. ويرى ميرتون أن سلامة التنظيم في المجتمع تستلزم قيام التكامل والانسجام بين الأهداف والوسائل، فكلاهما يلقى قبولا من أعضاء المجتمع كله، ولكن المبالغة في الاهتمام بالوسائل على حساب الأهداف، يؤدى إلى خلل في التكامل الاجتماعي، أي عدم الالتقاء والتكامل بين الأهداف الثقافية العامة بين كل أفراد المجتمع، وبين الوسائل المقبولة اجتماعيا لتحقيقها[٢]، وإذا انهارت المعايير سادت الفوضى وحدث التمزق وضعف الانتماء.

- **التفاوت بين فئات المجتمع:** حيث الفئات غير المتساوية في قدرتها على تحقيق مطامحها بالوسائل المشروعة، وعندما يزداد التفاوت بين الأهداف الثقافية، وبين ما يقره المجتمع من الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، قد تنهار المعايير المنظمة للسلوك، فالأهداف تتحدد في ضوء القيم التي تنتشر انتشارا عاما بين كل فئات المجتمع، والوسائل المشروعة لتلك الأهداف ليست ميسورة أمام قطاعات البناء الاجتماعي بقدر متماثل، ويترتب على ذلك نتائج موضوعية، تتمثل في حالة من الانفصال أو التناقض بين الأهداف العامة، والوسائل المحددة أمام بعض الفئات، ويؤدى هذا الوضع إلى خلق ضعف التكامل في المجتمع نتيجة لهذا الانفصال، ويترتب على ذلك وجود بدائل متعددة تحدد سلوك الناس في المجتمع، ويتحدد اختيار هذه البدائل، وما يترتب عليها من أنماط السلوك الاجتماعي، في ضوء الانتماء إلى فئات معينة[٣].

١- أحمد الخشاب، **الضبط والتنظيم الاجتماعي**؛ القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٥، ص ص ٣٨-٤١.

٢- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٨٠ - ٣٨٢.

٣- المرجع السابق، ص ص ٣٨٦ - ٣٩٠.

- **التغيرات السريعة الفجائية فى المجتمع:** إن الخلل فى الوزن النسبى لبعض الفئات والشرائح فى المجتمع، " وحدوث تناقضات فى السياسات والممارسات، وانتشار القيم السلبية إلى جانب الضغوط الاقتصادية، قد تشارك فى إضعاف الانتماء، ولكن قد يكون ضعفا مؤقتا يزول بزوال هذه الأسباب، وللنخبة فى المجتمع دور فى استثارة الشعور بالانتماء، وكذلك لأفراد المجتمع دورهم فى هذا الصدد"[1].

كذلك قد تؤثر تلك التغيرات السريعة الفجائية بما يصاحبها من ضغوط اقتصادية واجتماعية على الهوية التي لها دورها في تقوية الانتماء حيث الاعتزاز والفخر بها، والعكس هو صحيح، فقد اثبتت إحدى الدراسات "أنه حين يهمل الوطن أبناءه ويتركهم بعيدا عنه وفي عزلة منه، ودون إشباع حاجاتهم الأساسية، فقد ينجح العدو (الإسرائيلي) المتربص بهذا الوطن في جذب بعض من أبناء هذا الوطن، وينفذ إليهم من الثغرة التي تركها الوطن مفتوحة للعدو، وقد ينجح في هذا، خاصة مع ضعاف النفوس الذين يسعون إلى الثراء وتقليد الغرب، وكما أن الهوية وليدة الانتماء وتنشأ عنه، فهى وراء إشباع الحاجات الضرورية للأفراد"[2].

- **اللجوء لبعض أساليب القهر:** وهو ما يمكن أن يسمى فى الأدب السياسى بالقمع الحضارى، وذلك نتيجة لعجز النظام - نسبيا - عن إشباع الحاجات التى تدور حولها المطالب وخاصة المطالب الشبابية من ناحية، بالإضافة إلى عجزه عن استقطاب الحركة الشبابية ذاتها من ناحية أخرى، كذلك رفض النظام السياسى للمشاركة الشبابية وعجزه عن استيعاب متضمناتها من ناحية ثالثة[3].

وغالبا ما يكون لكل من: القمع السياسى، وتكبيل الحريات، وممارسة القهر الأيديولوجى، دور محورى فى ضعف المواطنين عامة، والمثقفين خاصة فى تكوين رؤية نقدية إزاء قضايا مجتمعهم، وإن محاولات الكف السياسى التى تمارسها السلطة على

١- إكرام بدر الدين، الانتماء قضية من ؟، القاهرة، جريدة الاهرام؛ ١٩٨٣/١٢/٢٠، ص ٧.

٢- سناء مبروك، مرجع سابق.

٣- على ليلة، الشباب فى مجتمع متغير، تأملات فى ظواهر الإحياء والعنف؛ الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ص ٢٠٠ - ٢٢٠.

المثقف المصرى، قد تؤدى إلى انبثاق ظواهر التمرد، والمعارضة بنسب مرتفعة لدى المثقفين خاصة[1].

- **ثقافة الاستهلاك:** إن ثقافة الشباب الجديدة تأثرت تأثراً بالغاً بما تقدمه وسائل الإعلام، التى تهتم بالترويج للسلع الاستهلاكية، التى عادة ما تبحث عن الكسب السريع.

- **ثقافة الصمت:** لقد أصبح الشباب متكيفاً مع الواقع لا يرفضه، ويستوعبه تدريجياً، وإن كان أحياناً غير راضٍ عن هذا الواقع، بل هو رافض صامت، ويزداد رفضه بعمق الحرمان الذى يواجهه، والذى أسقطه ما دون خط التمرد أو الثورة، حيث افتقاد الطموح الذى يعنى القدرة على التجاوز، ومن ثم فالمعتقد أن شبابنا تقهره الظروف، وتقتل فيه إمكانية التمرد، غير أنها إذا وُجدَت فإن حركة قطاعات الشباب الساكن سوف تكون أكثر ضراوة وقسوة، وتحتاج فقط إلى مَنْ يرفعها معنوياً إلى مستوى خط التمرد[2].

إن هذا الرفض الصامت، وما يصاحبه من تكيف وعدم رضا في آن واحد، إنما هو دلالة اغتراب الإنسان عن ذاته وعن مجتمعه، وفي هذا الصدد توصل عدد من الدراسات[3] إلى وجود علاقة عكسية بين الانتماء والاغتراب، وأن الاغتراب يعبر عن نفسه بالسخط وعدم الانتماء، ويفصح عن مشاعر القلق، وأحياناً العدوانية، ويزيد الاغتراب - على نحو ما ذهبت إحدى الدراسات - في الفئات ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة، حيث يحرم فيها الإنسان من إشباع حاجاته الأساسية والضرورية، كما يزداد الاغتراب بزيادة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية، وهناك علاقة ارتباطية

١- عاطف أحمد فؤاد، مرجع سابق، ص ٣١٩.

٢- على ليلة، الشباب فى مجتمع متغير، تأملات فى ظواهر الإحباء والعنف، مرجع سابق، ص ص ٢٢٠ - ٢٢٦.

٣- بهاء الدين محمود فايز، **العلاقة بين الإحساس بالاغتراب وضعف الانتماء:** ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤. وانظر:

- عبد السميع سيد أحمد، **ظاهرة الاغتراب بين طلاب الجامعة في مصر؛** دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص ١٢٧.

- آمال بشير محمد رزق، **الاغتراب وعلاقته بمفهوم الذات عند طلبة الدراسات العليا؛** دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.

بين الاغتراب عن النفس، والاغتراب عن المجتمع، وكذلك وجود علاقة بين الاغتراب ومفهوم الذات، والاغتراب وتقدير الذات.

– **ضعف المشاركة السياسية:** لقد غدا من الواضح ضعف مشاركة الشباب فى الأمور السياسية، ويؤكد ذلك الإحجام عن المشاركة فى الانتخابات، والتى صارت تتسم من جانبهم باللامبالاة وعدم الاكتراث، و "غاب شعور المواطن بأن يسهم فى تحديد صياغة واقعه، مما يؤدى إلى إحساسه بالاغتراب السياسى وهو شعور المواطن بوجود أقلية متميزة، تحكمت فى جهاز الدولة، وأن القوانين، والإجراءات لا تعكس مصالح الأغلبية"[1]، وربما ما يؤكد "تخاذل الشباب تجاه الانتخابات، وعدم مشاركتهم فيها أن نسبة المقيدين بسجلات الناخبين، لا تزيد بأى حال عن ٣٠% من إجمالى الشباب فى مصر"[2].

وعلى الرغم من ذلك تتميز الثقافة المصرية لدى الشباب المصرى – كما توصلت إحدى الدراسات – "بوجود درجة من الوعى، وقدر من الإدراك بالقضايا السياسية، والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وخارجه، ويظهر فيه الولاء والانتماء للوطن من خلال استعداد الشباب وإيجابيته فى المساهمة والمشاركة فى حل الأزمات والقضايا التى تواجه المجتمع، إلا أنهم بحاجة إلى الطريق والأسلوب الذى يشاركون به فى الحل، كما أن هناك تعارضا بين مستوى الثقافة السياسية للشباب، الذى يميل للحديث فى السياسة، مع مستوى إقباله على المشاركة السياسية، وذلك لأن للأسرة المصرية دورها المحدود فى تدعيم الثقافة السياسية، يحدده المستوى الثقافى للأسرة وكذلك المدرسة، عكس الإعلام لما له من دور فعال فى هذا الصدد، كما أن إحجام أفراد الأسرة عن المشاركة السياسية، أو أى نشاط سياسي على مستوى الترشيح للانتخابات، يفقدهم القدرة على تحديد موقفهم من العمل السياسي"[3].

١- أحمد الكلاوى، مرجع سابق، ص ١٥٤.

٢- الأهرام، لماذا لايسجلون أسماؤهم فى جداول الانتخابات، القاهرة، **جريدة الأهرام**؛ ١٩٨٨/١٢/٢٤، ص ٦.

٣- السيد شحاته السيد، **دور الثقافة السياسية فى مواقف الشباب نحو العمل السياسى، دراسة للمجتمع المصرى فى فترة السبعينيات**؛ دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.

وقد يرجع حذر المواطنين، وامتداد شكهم إلى السلطة، إلى القهر التاريخي الذى مارسته الدولة على المواطنين، وتدنى المعرفة السياسية فيما يتصل بالتنظيمات السياسية، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن ٦١,٧% من إجمالى عينة الدراسة أكدوا أن الفرد لا يستطع أن يسترد حقوقه بسهولة، خاصة إذا كان هذا الحق عند من يمتلكون السلطة، ومع إدراك المواطن المصرى لطبيعة الظلم الواقع عليه، إلا أنه يستلهم الصبر من قيمه الدينية، ولا يواجه المواقف بالثورة، وإن أكثر من نصف السكان لا يمتكون بطاقة انتخابية، ومن له حق الانتخاب عادة لا يشارك مشاركة فعلية، وأن ٩٦% من أفراد العينة لم يظهروا أية رغبة ولم يقبلوا على المستوى الأعلى من المشاركة السياسية، وهكذا يوجد انفصال بين الصفوة السياسية، والجماهير العريضة، فالأولى توجه السياسة وجهة خاصة وفقا لقناعاتها الخاصة بالتنظيمات السياسية ووظائفها وأهدافها، والثانية لها حياتها اليومية ومشكلاتها العملية، ومن هنا تكون السلبية واللامبالاة من جانب الجماهير أمر متوقع كإفراز للظروف المحيطة وليست سمة أصلية فى بناء الشخصية المصرية[1].

- **اللجوء للمواجهات بين بعض جماعات الشباب، والسلطة:** حيث ظهور بعض الحركات الشبابية، من خلال فئة محدودة الملامح، إلا أنها تتخذ عادة شكل مواجهة النظام:

* بحثا عن تحقيق مطالب محددة متصلة باحتياجات الفئة الشبابية أساسا، إلا أنها تتصاعد لتتناول قضايا تتصل بالبناء السياسى ذاته، وكثيرا ما يتجه التفاعل الساخن بين الشباب والنظام السياسى من قضايا متصلة عفويا ببيئاتهم، إلى قضايا تتصل بالنظام السياسى والاجتماعى وباحتياجات الجماهير. وهنا يقترح أنه فى مثل هذا الموقف من الضرورى، وجود مشروع قومى حضارى يتعلق به الشباب، ويبنى فى نفوسهم الأمل والحركة إلى المستقبل بثقة، ولابد وأن يؤسس النظام السياسى تنمية حقيقية تنظم توزيع البشر فى إطار عملية الإنتاج، وبذلك تتحقق فرص العمل، والدخول، وإلى الحد الأدنى من إشباع الحاجات الأساسية وهى كلها إشباعات تفيد الروابط العضوية بين الفرد والمجتمع[2].

١- أحمد زايد، بعض خصائص الشخصية القومية بين الافتراضات النظرية والواقع الميدانى. فى: لويس كامل مليكة، علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى، مجلد ٦، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص ص ١٨٧-٢٠٥.

٢- على ليلة، الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الإحباط والعنف، مرجع سابق، ص ١٤٤.

وبذلك يتأكد ماسبق وأشير إليه عام ١٩٨٣، "بضرورة وجود مشروع حضـــارى قومـــى، يستوعب الشباب، حيث توفير فرص عمل يجدون فيها أنفسهم، ويشعرون فيـــها بالانتمـــاء والولاء لمجتمعهم"[١].

- **الهجرة والانتماء:** نظرا للظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياســية الشائكة نسبيا، يلجأ العديد من أبناء المجتمع المصرى، وخاصة ذوى المستويات التعليميـــة والتأهيلية العليا الى الهجرة خارج الوطن، ومن المؤكد أن هذه الهجرة تؤثر بشـــكل بـــالغ على الاقتصاد المصرى، وربما ما يزيد الأمر تعقيدا ما تشهده اقتصاديـــات دول الخليـــج العربى على أثر اهتزاز سوق البترول العالمية، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى تراجـــع معدلات تحويلات العملة للمصريين العاملين بالخارج، والأخطر من ذلـــك توقـــع عـــودة بعض المهاجرين - نظرا لهذه التداعيات وغيرها - إما كرها أو طوعا، وفـــى المقـــابل لا يمكن إدعاء أن الاقتصاد المصرى مهيأ لاستقبالهم، أو لدى الدولة المصرية خطة طـــوارئ لاستقبالهم، إذا قضى الأمر و عادوا فى ظروف انتشار البطالـــة، نـــاهيك عـــن القصـــور النسبى فى دور الدولة عن حماية مصالح مواطنيها فى هذه الدول[٢].

وقد أشارت إحدى الدرسات إلى أن "حرمان الأفراد من إشباع حاجاتهم، حيـــث عـــدم التوازن بين الإمكانيات المتاحة للفرد والأهداف المطروحة، قد تتسبب فـــى التخلـــى عـــن بعض القيم لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الجديدة، وكذلك الهجرة ســـواء أكـــانت هجـــرة داخلية من الريف إلى الحضر، أم هجرة خارجية، اعتبرتها الدراسة هروبا وتخليـــا عـــن الوطن، باعتبار الوطن لم يحقق لهم الأمان الاقتصادى مما جعلهم يـــهاجرون بحثـــا عـــن الإشباع المادى، وقد يتبع الهجرة بنوعيـــها ســـلوكيات تتفـــق والانفصاميـــة فـــى الحيـــاة

١- سعد الدين إبراهيم، نحو مشروع حضارى قومى لتحقيق روح الانتماء للوطـــن، جريـــدة **الأهـــرام**؛ القـــاهرة، ١٩٨٣/٩/١٦، ص ١٥.

٢- أحمد عبدالله، التطور الديمقراطى فى مصر، وتحديات التسعينيات، **أعمال المؤتمـــر الســـنوى الثـــالث للبحـــوث السياسية**؛ مركز البحوث والدراسات السياسية، كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياسية، جامعـــة القـــاهرة، ١٩٩١، ص ١٤. وللمزيد فى هذا الصدد انظر :

- إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية، المشاكل، الآثار، السياسات**؛ ط١، بيروت، مركـــز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ص ٩٥ - ١١٠.

الاقتصادية والاجتماعية، حيث لدى البعض قدرة شرائية عالية، نتيجه توفير المال لديهم، فى حين يعانى البعض الآخر من الحرمان"[1].

وإن كان هناك من يعتبر الهجرة دليلا على عدم الانتماء، فهناك أفراد لم يفكروا مطلقا فى الهجرة سواء دائمة أو مؤقته، ويعيشون فى مجتمعهم، وينعمون بخيراته، إلا أنهم لديهم كل مظاهر اللاانتماء، وقد يكون العكس صحيحا لأن من الدوافع الأساسية للانتماء، إشباع حاجات الفرد من: الحب، الأمن، المكانة، والانتماء يحقق أهدافا قد تعلو وتسمو على الحياه الفردية بل وتأتى قبلها فى الأهمية[2].

وهكذا اتضحت العلاقة بين الهجرة وبين الوضع الذى يكون عليه التكوين الاجتماعى، فلقد ساد عقب الانفتاح نمطا تنمويا، ساعد على تضخيم الفائض فى قوة العمل، ومن ثم تنامت ظاهرة البطالة بأنماطها المقنعة، والسافرة، وبالتالى لم يصبح سوق العمل قادرا على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، فتصبح فرص الاغتراب موائية، وتشيع الهجرة سواء الداخلية أم الخارجية، مؤثرة فى الانتماءات والارتباطات الاجتماعية.

وفى هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هجرة العقول العلمية "إنما هى نتيجة لما يعايشه البناء الاجتماعى المصرى من بعض السلبيات، نتج عنها ضعف الرضا عن أحوال العمل، وسيادة العديد من القيم السلبية، من وساطة ومحسوبية، وضعف فرص تنمية المواهب، وسوء المعاملة التى يتلقاها الدارسون فى الخارج من شئون البعثات، وإهدار جهودهم، وتبديد الوقت بعيدا عن تخصصاتهم، والبيروقراطية المعوقة للتقدم،

١- منى صليب، بيان دراسة أسباب الهجرة، ومراحل تطورها، وآثارها على المجتمع المصرى، المؤتمر الإقليمى حول تنمية وإستخدام هجرة القوى البشرية؛ القاهرة، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، من ٥-٧ ديسمبر ١٩٨٨، ص ص ٢١ - ٢٣. وللمزيد ولمعرفة أثر التحولات النقدية للمهاجرين للعمل فى البلاد النفطية على الاقتصاد ونمط الاستهلاك لدى المواطنين، انظر:

- نادر فرجانى، تقرير أولى عن مسح الهجرة من مصر؛ القاهرة، المجلس القومى للسكان، ١٩٨٦.

٢- أحمد السنهورى، دوافع الجامعيين، ودور طريقة تنظيم المجتمع فى تدعيم انتماءاتهم، مجلة الدراسات السكانية؛ مجلد ١١، ع ٧١، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ١٩٨٤، ص ص ٣ - ٢٣.

تؤدى جميعا إلى إشعار المواطن بالاغتراب"[1] ويتفق هذا مع نتائج دراسة أخرى، حيث اعتبرت "هجرة العقول المصرية خسارة فادحة تعكس نواحى القصور فى النظام الاجتماعى العام، تنبع من اعتبار التعليم وسيلة تحقق مكاسب فردية، دون الالتزام بمسئولية اجتماعية إزاء المجتمع الذى يقدم هذا التعليم، وهى بذلك تعتبر قضية الشعور بالانتماء للوطن والإحساس بما أنفقه المجتمع على المتعلم، والالتزام الأدبى بخدمة هذا الوطن، حبا فيه، ووفاء له، وإن كان فى نفس الوقت على المجتمع أن يحافظ على ثرواته البشرية، وأن يراعى الحوافز الأدبية وتوفير الإمكانيات المادية والمعنوية لتلك العقول، ليصبح هناك رضا علمى، إلى جانب الرضا المادى حرصا على تقدم المجتمع والإفادة من تلك العقول التى انفق عليها"[2].

- **التضخم وخلل التوزيع**: من الآثار السلبية للانفتاح وجود التضخم الذى تسبب فى اختلال توزيع الدخل القومى، مما يصعب على الكثيرين ملاحقة التغيرات المتسارعة فى الأسعار، وتدهور القيمة المالية للمدخرات بنفس المستوى العام للأسعار واحتدام التمايز الاجتماعى بين الطبقات، فتزداد الطبقات الغنية ثراء، والفقيرة سوءا[3].

- **اختلال البناء الطبقى**: ومن الآثار السلبية للانفتاح أيضا حدوث تغيرات محسوسة فى الأوضاع بالنسبة للشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة فتحسن الوضع النسبى لبعض الشرائح، فى حين تدهورت أخرى، كما أفرزت الظروف الاقتصادية آثارا بنيوية تعدت نطاق سوق الأسعار والإنتاج، إلى نطاق تشويه البنيه الطبقية الاجتماعية، واستزراع أسباب تفسخها الاجتماعى، وإنتاج أنسب الآليات وأقدرها على تراكم خبرة الاغتراب، والانسحاب من إطار نمط التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، وعوامل تدعيم تخلفها، وازدياد مسافة الفجوة بينهما، وبين أيديولوجيتها وبرامجها[4].

١- سنية عبد الوهاب صالح، دراسة ميدانية لظاهرة هجرة العقول من مصر، **المجلة الاجتماعية القومية**؛ مجلد ١٣، ع٢، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو ١٩٧٦، ص ص ٤٣-٥٤.

٢- سامية حسن الساعاتى، هجرة العقول المصرية، حجمها - ديناميكها - أبعادها، **المجلة الاجتماعية القومية**، مجلد ١٥، ع ٢-٣، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سبتمبر ١٩٧٨، ص ص ١١١ - ١٢٩.

٣- أحمد النكلاوى، مرجع سابق، ص ص ١٥٠-١٥٢.

٤- المرجع السابق، ص ص ١٥٢-١٥٣.

وهكذا اهتم هذا الفصل برصد وتحليل أبعاد سياسة الانفتاح الذى انتهجته مصر فى العقود الأخيرة، وأثرها على النسق القيمى للمجتمع المصرى، بغية الوصول لواقع الممارسات التربوية التي تؤثر على الانتماء إيجابا أو سلبا، قوة أو ضعفا، واتضح من نتائج بعض البحوث والدراسات العلمية وجود بعض العوامل التي كان من شأنها المساهمة في إضعاف الانتماء لدى المواطن المصري تجاه وطنه، لذلك فإنه من الضرورى أن تتجه الدراسة الراهنة صوب الميدان لفحص وتحليل قضية الانتماء لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، لكونهم يمثلون جيل المستقبل، وللتعرف على ما إذا كانوا على درجة من الوعى الحقيقى بقضايا ومشكلات مجتمعهم؟ وهل لديهم من القيم الايجابية: كالجماعية، التواد، الالتزام، الديمقراطية، الولاء - والتي تعتبرها الباحثة من أهم أبعاد الانتماء - أم نالت منهم الظروف المحيطة، وأصبح وعيهم مزيفا، وانتماؤهم ضعيفا؟ وذلك ما سوف يتم تناوله في الجانب الميدانى للدراسة في الفصلين الثالث والرابع.